جامعة الدكتور يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الموضوع:

التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز -وحدة المدية-

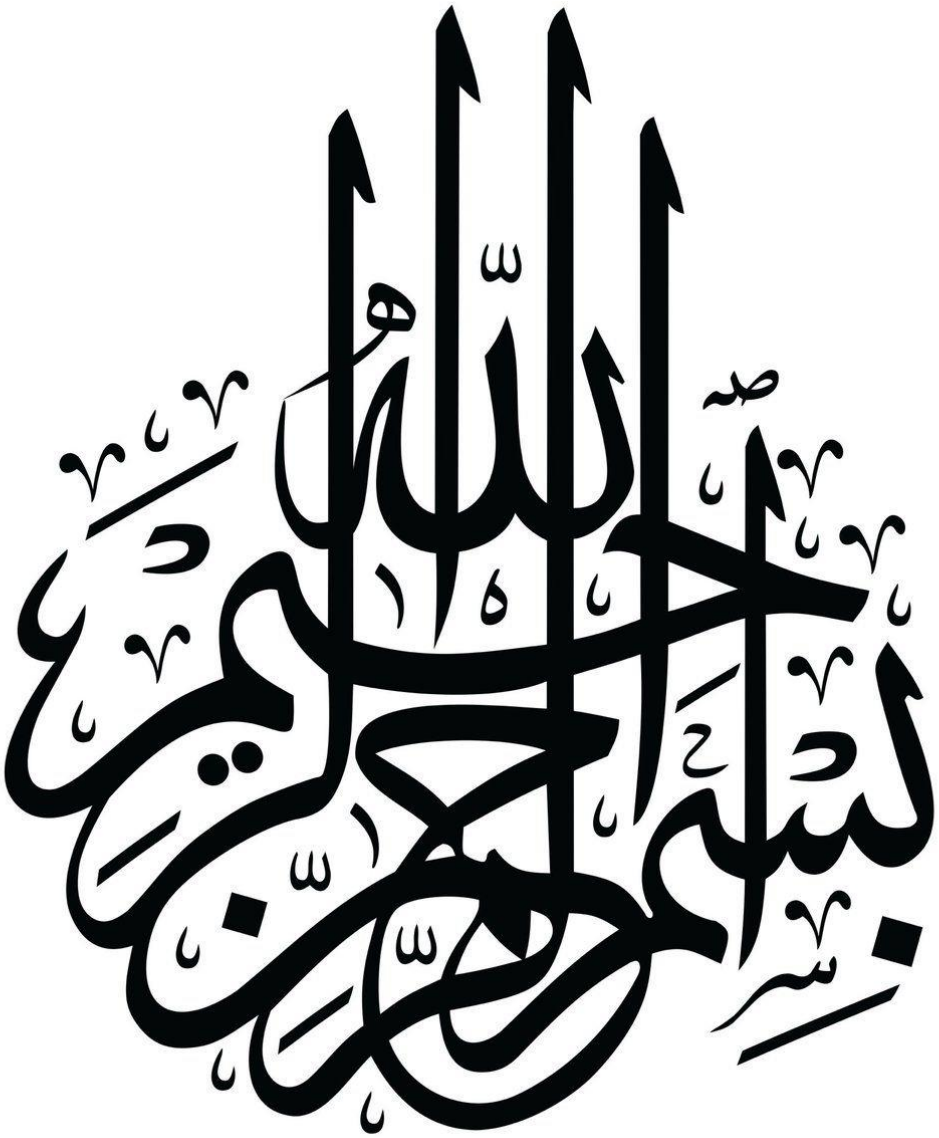
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:
- زمير ياسمين
- بن عبد الرحمان باية

تحت إشراف الأستاذة:
-موزاوي عائشة

السنة الجامعية 2022 - 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا البحث العلمي
والذي الهمنه الصحة والعافية والعزيمة،
فالحمد لله حمدا كثيرا،
نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب
أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من
صعوبات ونخص بذكر الأستاذة المشرفة موزاوي عائشة
على كل ما قدمته لنا من توجيهات وساهمت في
إطراء موضوع دراستنا من جوانبه المختلفة
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى السيد مسعود ساسان (رئيس
قسم المالية والمحاسبة بمؤسسة سونلغاز بالمدية)
كما لن يفوتنا الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على
جهودهم في سبيل تقييم مذكرتنا
ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين
والأستاذات الذين كانت لهم البصمة الأبدية في مشوارنا
الدراسي
ونقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من تاهت الكلمات والحروف في وصفها ويعجز القلم عن كتابة أي شيء عنها، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها وبدعواتها أمي الغالية أدام الله عليها صحتها ورعاها.

إلى أعظم رجل في الكون إلى من أنار دربي وأضاء حياتي إلى من رباني فأحسن تربيتي أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى سندي في شدتي وبهم أقوى على دنيتي إخوتي حمزة، مريم، صديق، وإلى زوج أختي و زوجات إخوتي وأولادهم

إلى خطيبي الذي سيجمعني الله به "جمع الله بيننا بالخير"

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه، وتعجز السطور عن حصر أسمائهم.

إلى كل أساتذة وطالبات جمعية القلم وأعضاء نادي المشكاة الأدبي الثقافي بجامعة المدية

إلى كل صديقات مسجد النور

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من وقفوا معي في الحلوة والمرة: نرجس، إيمان، سمية، كريمة

إلى من قاسمتني هذا العمل و درست معي طوال مشواري الجامعي أعز صديقة بمثابة الأخت "باية" حفظها الله ورعاها

إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء

أهدي هذا العمل

ياسمين

الإهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى من سهرت ليال طويلة من أجل راحتي، ومن استيقظت فجرا من أجل الدعاء لي، إلى ملاكي في الحياة إلى أغلى ما في الكون، إلى حبيبتي أمي الغالية حفظها الله

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى أبي الغالي حفظه الله

إلى الذين قاسمتهم رغد العيش ودفئ البيت وحنان الوالدين ولم يبخلوا علي بنصائحهم إخوتي وأخواتي وبناتهم وأولادهم

إلى الأستاذة المشرفة نعم الناصحة التي تحملت معنا مشاق البحث.

إلى من تقاسمت معي صعاب هذا البحث رفيقة دربي "ياسمين"

إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

باية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية وهذا ما تناولناه في الجانب النظري للدراسة، ومن خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز– بالمدية – وبالاعتماد على القوائم المالية وجدول حساب النتائج خلال الفترة 2020–2021–2022، تبين أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية ولها الحرية في اتخاذ القرارات المالية وحققت قاعدة التوازن المالي خلال سنوات الدراسة الثلاث، كما أنها لا تتوفر على سيولة كافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Résumé :

Cette étude vise le rôle joué par le diagnostic financier dans l'évaluation de la situation financière d'une entreprise à l'aide d'un ensemble de ratios et d'indicateurs financiers, et c'est ce que nous avons traité dans l'aspect théorique de l'étude. Grâce à l'étude appliquée sur la société de distribution d'électricité et de gaz - Médéa - et en s'appuyant sur les états financiers et le tableau de calcul des résultats au cours de la période 2020-2021-2022, il s'est avéré que l'institution jouit d'une indépendance financière et d'une liberté de décision financière et a atteint la règle de l'équilibre financier au cours des trois années d'étude, et elle ne dispose pas de liquidités suffisantes pour couvrir ses dettes à court terme.

Mots clés : diagnostic financier, performance financière, évaluation de la performance financière.

فهرس المحتويات

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
البسملة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
المستخلص	
فهرس المحتويات	III–I
قائمة الجداول والأشكال	VI–V
قائمة الملاحق	VIII
قائمة المختصرات	X
المقدمة	أ–ح
الفصل الأول : التشخيص المالي	44–1
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي	3
المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وخصائصه	3
المطلب الثاني : أهمية وأهداف التشخيص المالي	4
المطلب الثالث: أنواع وطرق التشخيص المالي	7
المبحث الثاني : دراسة التشخيص المالي	11
المطلب الأول: خطوات التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه	11
المطلب الثاني: مقومات ومقاييس التشخيص المالي	15
المطلب الثالث: الميزانية المالية والوظيفية في التشخيص المالي	16
المبحث الثالث: أدوات وأساليب التشخيص المالي ونتائجه	20
المطلب الأول: أدوات وأساليب التشخيص المالي	20
المطلب الثاني: نتائج التشخيص المالي	41
المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية	42

خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني : دراسة تقييم الأداء المالي في المؤسسة	45-68
تمهيد	46
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	47
المطلب الأول: مفاهيم الأداء المالي	47
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي	48
المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه	50
المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي	54
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته	54
المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء المالي	56
المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي	57
المبحث الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي	61
المطلب الأول: أنواع وأدوات تقييم الأداء المالي ومتطلبات نجاحه	61
المطلب الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي	65
المطلب الثالث: صعوبات عملية تقييم الأداء المالي	67
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	69-101
تمهيد	70
المبحث الأول: تعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بمديرية المدية	71
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها	71
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية	72
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	77
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بالمدية	79
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية والوظيفية لمديرية سونلغاز	79

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج	84
المطلب الثالث: التشخيص المالي بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي	89
خلاصة الفصل	101
الخاتمة	106-103
قائمة المراجع	114-108
الملاحق	124-116

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	الميزانية المالية المختصرة	17
2-1	تمثيل الميزانية الوظيفية	19
1-3	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	79
2-3	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021	80
3-3	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022	80
4-3	الميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات للسنوات 2020-2021-2022	81
5-3	الميزانية الوظيفية لجانب الموارد للسنوات 2020-2021-2022	82
6-3	جدول حساب النتائج للسنة المالية 2020/2019	84
7-3	جدول حساب النتائج للسنة المالية 2021/2020	85
8-3	جدول حساب النتائج للسنة المالية 2022/2021	86
9-3	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	90
10-3	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	90
11-3	حساب رأس مال العامل الخاص	91
12-3	حساب رأس مال العامل الأجنبي	91
13-3	حساب رأس مال العامل الإجمالي	92
14-3	حساب احتياجات رأس مال العامل	92
15-3	حساب الخزينة	93
16-3	نسبة السيولة العامة	93
17-3	نسبة السيولة المختصرة	94
18-3	نسبة سيولة الأصول	94
19-3	نسبة السيولة الحالية	95

20-3	نسبة التمويل الدائم	95
21-3	نسبة التمويل الذاتي	96
22-3	نسبة الاستقلالية المالية	97
23-3	نسبة التمويل الخارجي	97
24-3	المردودية المالية	98
25-3	المردودية الاقتصادية	98
26-3	نسب النشاط	99

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	خطوات التشخيص المالي	11
2-1	أدوات التشخيص المالي	20
3-1	الدلالة المالية لرأس المال العامل الصافي	24
4-1	أنواع رأس المال العامل	25
1-2	العوامل التي تؤثر على الأداء المالي	53
1-3	الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع بالمدية	72
2-3	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	77

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية الأصول 2020	116
02	ميزانية الخصوم 2020	117
03	ميزانية الأصول 2021	118
04	ميزانية الخصوم 2021	119
05	ميزانية الأصول 2022	120
06	ميزانية الخصوم 2022	121
07	جدول حساب النتائج 2020	122
08	جدول حساب النتائج 2021	123
09	جدول حساب النتائج 2022	124

قائمة المختصرات

الرمز	دلالة باللغة الأجنبية	دلالة باللغة العربية
FR	Fonds de roulement	رأس مال العامل
FRN	Fonds de roulement net	رأس مال العامل الصافي
BFR	Besoins en fonds du roulement	احتياجات رأس مال العامل
TR	Trésorière	الخزينة

المقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الحجر الأساس والوحدة الاقتصادية الأساسية لأي اقتصاد في خلق الثروة، حيث أنها تتعرض لكثير من الصعوبات المختلفة بشكل مستمر ، وبغرض التصدي لهذه المخاطر التي تعرقل نشاطها وتهدد بقاءها ونموها ولكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من توفير و استخدام الموارد المالية عليها إيجاد وسائل تقييم خاصة بأدائها المالي والاقتصادي وتوجب عليها اتخاذ نمط تسيير يعتمد على المعلومات المتوفرة في محيطها سواء الداخلي أو الخارجي، و التركيز على الوظيفة المالية لها لأنها تعد الأساس في مواجهة تلك العقبات والصعوبات المالية بالاعتماد على الأساليب والأدوات المالية، ومن بين هذه الأدوات والأساليب نجد التشخيص المالي والذي يبرز أهميته في معرفة إمكانيات المالية والمادية للمؤسسة بالإضافة إلى كشف نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتصحيحها، كما تساعد المؤسسة في عملية اتخاذ قراراتها المالية وفقا لأسس سليمة ومدروسة، أي القيام بدراسة شاملة للمؤسسة من خلال وظائف النشاط، فالمقيم يستند في تقييمه على مجموعة من النسب و المؤشرات المساعدة في عملية التشخيص من نظم المعلومات المحاسبية من خلال ما يتوفر لديه من بيانات لتقييم الأداء المالي.

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ماسبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

2- الأسئلة الفرعية:

وللإحاطة أكثر وإبراز معالم إشكالية هذه الدراسة يمكن الاستناد على هذه التساؤلات الفرعية:

- كيف يساهم التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية؟
- ما المقصود بتقييم الأداء المالي وكيف تظهر أهميته في المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي نتائج تطبيق التشخيص المالي على مؤسسة سونلغاز بالمدية؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- يساهم التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وذلك بتحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة كما يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التصّدي للمخاطر والصعاب المالية.
- إن تطبيق التشخيص المالي في مؤسسة سونلغاز يساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة.

4- أهداف الدراسة:

- تحديد ماهية كل من التشخيص وتقييم الأداء الماليين.
- التعرف على الأدوات والأساليب المستخدمة في التشخيص المالي قصد تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.
- محاولة إسقاط المعارف النظرية على الدراسة الميدانية من أجل التعرف على الوضع الحقيقي لمؤسسة سونلغاز.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة قيد الدراسة.

5-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- إبراز الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- عبارة عن إضافة إلى الزاد المعرفي العلمي في هذا المجال.
- التشخيص المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.

6- دوافع الدراسة:

- أهم سبب لاختيار الموضوع هو الأهمية الكبيرة التي يحظى بها التشخيص المالي في الوقت الراهن على المستوى العالمي.
- التوجه المتزايد نحو تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بالطرق الحديثة.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

7- منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري والإلمام بمختلف جوانبه، بينما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي من خلال اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بالاعتماد على القوائم والبيانات والمعلومات المالية المتوفرة لدى المؤسسة.

8- أدوات الدراسة:

أدوات البحث المستعملة في الجانب النظري:

- الكتب
- المجلات
- الملتقيات والمؤتمرات
- الأطروحات الجامعية

أما أدوات البحث المستعملة في الجانب التطبيقي فتتمثل في:

- الوثائق المقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية.
- المقابلة الشخصية في بعض أقسام المختصة بالمالية والمحاسبة.

9- الدراسات السابقة:

بهدف استكمال الجانب النظري وتدعيما لمحتوى دارستنا وفرضياتها، قمنا بالاطلاع على بعض الدراسات سابقة وعلى سبيل المثال هذه بعض من دراسات:

1- كلثوم البز ومولود حواس " مقال تم نشره في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد ثالث جامعة البويرة تلخص المقال في الإجابة عن التساؤلات التالية والتي تمثلت في كيف يمكن للمؤسسة أن تتبنى خيارا استراتيجيا؟ وما هو دور التشخيص المالي في عملية تقييم بدائل الخيار الاستراتيجي؟ حيث تضمن الموضوع العناصر كل من العناصر التالية: ماهية وأبعاد ومراحل التشخيص المالي وأيضا الخيار الاستراتيجي وكيفية تحديده عن طريق التشخيص المالي.

2- صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة–، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة، كليـة العلـوم الاقتصادية و التجـارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة.2018-2019.

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: ما هو دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟ حيث تضمن الموضوع العناصر التالية: الإطار النظري للتشخص المالي وترشيد القرارات المالية ودراسة حالة في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة– حول كيفية ترشيد القرارات المالية باستخدام التشخيص المالي.

3- بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحـــة مقدمـــة لنيل شهادة دكتـــوراه علـــوم في علوم التسييـــــر، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2016-2017.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية هل تطبيق نظام التحليل المالي بتقنيات الحديثة يسمح بإعطاء حكم شامل على مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي وهل يتم استخدام هذه التقنيات من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ ولمعالجة الإشكالية تطرقت إلى الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ودور الأساليب الكمية في التنبؤ بالفشل المالي، كما عمدت إلى القيام بدراسة تطبيقية لبعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي ومدى قدرتها على تفسير عملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب التقليدية – دراسة حالة مجمع صيدال –.

10- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود موضوعية ومكانية وزمانية

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في البحث عن دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في المديرية الفرعية لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية المدية وكان ذلك بهدف التعرف على الشركة.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة لثلاث دورات مالية (2020-2021-2022) لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية بهدف معرفة تطور وضعيتها المالية.

11- هيكل الدراسة:

بناءا على الأهداف والفرضيات التي تم طرحها سابقا، تم تقسيم البحث إلى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة، وهي على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** التشخيص المالي، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، قدمنا في المبحث الأول ماهية التشخيص المالي وذلك بغرض مفهوم التشخيص المالي وخصائصه وأهميته وأهدافه وكذلك أنواع وطرق التشخيص المالي، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة

التشخيص المالي عرضنا فيه خطوات التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه ، كذلك مقومات ومقاييس التشخيص المالي و الميزانية المالية والوظيفية في التشخيص المالي، أما المبحث الثالث أدوات وأساليب التشخيص المالي ونتائجه عرضنا فيه أدوات وأساليب التشخيص المالي ونتائج التشخيص المالي وكذلك مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- **الفصل الثاني:** دراسة تقييم الأداء المالي في المؤسسة، قسمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول ماهية الأداء المالي، تطرقنا فيه حول مفاهيم الأداء المالي وأهميته وأهدافه ومعاييره والعوامل المؤثرة فيه، المبحث الثاني مدخل إلى تقييم الأداء المالي تطرقنا فيه حول مفهوم تقييم الأداء وأهميته وكذلك مفاهيم حول تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه، أما في المبحث الثالث أساسيات عملية تقييم الأداء المالي تطرقنا فيه حول أنواع وأدوات التشخيص المالي ومتطلبات نجاحه وصعوبة عملية تقييمه.
- **الفصل الثالث:** دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول تعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بمديرية المدية تطرقنا فيه حول تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها والهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية ولقسم المالية والمحاسبة، أما في المبحث الثاني تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بالمدية تم فيها عرض الميزانية المالية والوظيفية لمديرية سونلغاز وعرض جدول حسابات النتائج وأخيرا التشخيص المالي بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

12- صعوبات البحث:

- نقص المراجع "الكتب" المتعلقة بتقييم الأداء المالي.

الفصل الأول

التشخيص المالي

تمهيد:

لكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من معرفة أهم احتياجاتها المالية ومدى قدرتها في التعامل مع الوضعيات المالية الصعبة والحصول على معلومات دقيقة فإنه يجب على المسير المالي استخدام دراسة مالية مفصلة حول تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بهدف معرفة التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة والاتجاهات والتطورات المستقبلية. أي أنه يستعان بالتشخيص المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر بغية التنبؤ بالمستقبل وذلك بالاعتماد على القوائم المالية التي تتضمن كم هائل من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، ويتم تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات ، وتحديد نقاط القوة والعمل على تحسينها ، وكذلك نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة تساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقوم بالتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

المبحث الثاني: دراسة التشخيص المالي

المبحث الثالث: أدوات وأساليب التشخيص المالي ونتائجه

المبحث الأول: ماهية التشخيص المالي

امتد مفهوم التشخيص إلى مجال الإدارة والتسيير خلال سنوات السبعينات، وعرف تطورا هاما بداية الأزمنة الاقتصادية العالمية، حيث تعتمد المؤسسات في الوقت الراهن على تقنيات حديثة من أجل البقاء والاستمرار في المحيط التنافسي والذي يخضع للعديد من التغيرات المستمرة سواء كانت تغيرات داخلية أو خارجية ولا يتحقق ذلك إلا بالتشخيص المالي الذي يعتبر من بين الأنشطة الهامة لإدارة مالية المؤسسة وهذا ما سيتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وخصائصه

I. مفهوم التشخيص المالي

يمكن تقديم عدة تعاريف حول التشخيص المالي نذكر أهمها:

تعريف 1: يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة مالية[1].

تعريف 2: التشخيص المالي فرعا من فروع الوظيفة المالية لتحليل الأخطار وتقييم المؤسسة، وليكون فعالا عليه دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة، حتى يتمكن من خلاله المشخص من التعرف على الوضعية الحقيقية في أبعادها الاقتصادية والمالية، ليتمكن من تحديد الأخطار وتقييم المؤسسة[2].

تعريف 3: يعرف التشخيص المالي بأنه "مجموع العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها

[1] – الياس بن ساسي وآخرون، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2020، ص.55.

[2] – ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص.71.

في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها"[1].

مما سبق يتبين أن للمشخص المالي يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لإبراز نقاط القوة والعمل على تعزيزها والكشف عن نقاط الضعف وإعطاء توصيات لتفادي الوقوع فيها مجددا، كما يساعد التشخيص المالي في البحث عن الفرص واستغلالها وتجنب التهديدات التي تواجه المؤسسة وتوفير معلومات لاتخاذ القرار.

II. خصائص التشخيص المالي

من خلال التعاريف السابقة نستنتج الخصائص التالية للتشخيص المالي[2]:

1. يقوم بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها.
2. يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.
3. يعتمد على مجموعة من الأدوات والأساليب التي تساعد على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ومن ثم اتخاذ القرارات المالية الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.
4. تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد الديون.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي

I. أهمية التشخيص المالي[3]

تكمن أهمية التشخيص المالي في تحليل القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين مضامينها ومدلولات الأرقام الواردة فيها والعلاقات الموجودة بينها، حيث يوفر التشخيص المالي معلومات تساعد في

---

[1]– مفيدة يحياوي وآخرون، الإدارة المالية تحليل وتقييم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص.328.

[2]– صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018–2019، ص.ص.3–4.

[3]– كلثوم البز، مولود الحواس، التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة، الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، البليدة، 2013،ص.ص.287–288.

تقدير وضعية المؤسسة وتقييم مركزها المالي، ومدى فعالية أنشطتها المختلفة وكفاءتها. كما يساعد في تقييم الإدارات المختلفة في المؤسسة، ويحدد مدى كفاءتها في الحصول على عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها. وتكمن أهميته الكبرى في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية، المتعلقة باتخاذ خيار استراتيجي يساعد المؤسسة في تحقيق غايتها ورسالتها.

إذن التشخيص المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة قصد إيجاد خيار استراتيجي مناسب، وهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتّى يتمكّن المدير من وضع الخطط المالية لابد من معرفة المركز المالي لمؤسسته، فالتشخيص المالي هو وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية وحتّى الاستراتيجية.

وبالتالي يساعد التشخيص المالي في الإجابة على كافة التساؤلات الّتي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية.

و يمكن القول أنّ أهمية التشخيص المالي تندرج في النقاط التالية:

- يعتبر أحد مهام المدير في المؤسسات المختلفة ويساعد في أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات.
- يساعد التشخيص المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية، ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- يساعد على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- يساعد في تقييم المؤسسات تقييما ماليا شاملا، ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها.
- يعتبر التشخيص المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق. ويمكن القول أن أهمية التشخيص المالي تزداد كلما كان التوجه متقدما لنمو الأساليب العلمية الإدارية للتحول من الأساليب التقليدية في التشخيص المالي إلى الأساليب العلمية والرياضية الأكثر تطورا.

II. أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة وممنهجة إلى[1]:

1) التشخيص الدقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
2) فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
3) يقيم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في البيئية الخارجية للمؤسسة.
4) يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها سياستها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية الأزمة.
5) يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.
6) يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.
7) يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها تحسين المساهمين الخسائر المحتملة.

يمكن القول إن التشخيص المالي أحد الدعائم التي يعتمد عليها المسير المالي في اتخاذ القرارات على المدى القصير والمتوسط ويسمح أيضا بالاستغلال العقلاني والمنتظم للموارد المالية.

[1]– دردوري لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015،ص.ص.11–12.

المطلب الثالث: أنواع وطرق التشخيص المالي

I. أنواع التشخيص المالي

يمكن تقسيم التشخيص المالي إلى أنواع عديدة نذكر منها:

أ- من حيث الجهة القائمة به

يمكن تقسيم نطاق التشخيص المالي إلى قسمين فيما يخص هذا المنظور على النحو التالي[1]:

- **التشخيص الداخلي:** وهو التشخيص الذي يقوم به المحلل من داخل المؤسسة سواء كان ذلك على شكل إجباري أو اختياري، ويتميز هذا النوع من التشخيص بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسات وتعتبر نسبة الأخطاء فيه قليلة، وهذا لأن المحلل على علم بما يحصل في البيئة الداخلية، نظرا لإمكانية حصوله على معلومات بصفة سهلة وبسيطة تتميز بكونها صحيحة ودقيقة تمكن المحلل من تحقيق أهدافه.
- **التشخيص الخارجي:** تكون عملية التشخيص من طرف خارجي، حيث أنه يقوم بجمع المعلومات من المحيط الخارجي، وهي معلومات لا تحتوي على الدقة كما في التشخيص الداخلي لأن مصادر الحصول عليها متعددة، إلا أن هذه المعلومات سواء كانت داخلية أو خارجية تشتَرك في كونها تتعلق بنشاط المؤسسة.

ب-من حيث غرضه

وينقسم التشخيص المالي من حيث غرضه إلى[2]:

- **التشخيص المالي الاستطلاعي:** يسمح بإعطاء صورة كافية عن الوضع المالي للمؤسسة حتى تتمكن الأطراف المهتمة بوضعها من نسج العلاقات المالية بشكل سليم ومدروس.

---

[1]- سليماني شوقي، تشخيص الوضعية المالية في مجمعات الشركات- دراسة حالة مجمع صيدال- ، مذكرة ماستَر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945،قالمة، الجزائر، ،2014، ص.39.

[2]- عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص.24.

- **التشخيص المالي العلاجي:** يرتبط إجرائه بحدوث اضطرابات مالية طوال حياة المؤسسة الاقتصادية، ويسعى هذا التشخيص للبحث عن أسباب الاضطرابات ويبحث في العلاج المناسب لها بهدف إخراج المؤسسة من مأزقها وانقاضها من الزوال.
- **التشخيص الوقائي:** يتم تنفيذه أو إجرائه بصفة دورية ومنتظمة، حيث يتضمن فحصا نوعيا للمشاكل المالية الكلاسيكية التي تحدث في المؤسسة الاقتصادية والقيام بعد ذلك بإجراءات تصحيحية، إلا أن هناك أطراف لا تثمن العمليات الوقائية مما يجعل هذا النوع يتسم بقلة الضمان بالنسبة للمسيرين.

II. طرق التشخيص المالي

يسعى المشخص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول إلى ذلك يتم استخدام مجموعة من الطرق التي نلخصها فيما يلي[1]:

أ- التشخيص التطوري[2]

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

✓ **تطور النشاط**

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية ... الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع

[1]- صفية سميرة، مرجع سابق ذكره، ص.8.

[2]- محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، من ص 36__38.

أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءا على حالات النمو مرتفع، مستقر، منخفض يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا مع تطور النشاط.

- ✓ **تطور أصول المؤسسة**

تعبر الأصول عن مجموعة الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها، ومن ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

- ✓ **تطور هيكل دورة الاستغلال**

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

- ✓ **تطور الهيكل المالي**

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، وبناءا على العناصر السابقة الذكر، يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية.

- ✓ **تطور المردودية**

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسات من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

ب- التشخيص المقارن[1]

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناءا على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

ت- التشخيص المعياري[2]

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة.

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق ذكره، ص.61.

[2]- مرجع سابق ذكره، ص.61.

المبحث الثاني: دراسة التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي مجال هام من مجالات الإدارة المالية فهو مجموعة من الطرق والخطوات المستعملة من أجل الوصول إلى تشخيص كامل وإعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: خطوات التشخيص المالي والأطراف المستفيدة منه

I. خطوات التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بمجموعة من الخطوات، وهذا يعتمد على نوع التشخيص وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التشخيص المالي على أن خطواته على الشكل التالي:

شكل رقم (1-1): خطوات التشخيص المالي

خطوات التشخيص المالي	مثال : دراسة ملف قرض
1- تحديد الهدف من عملية التحليل: • تمهيدا لاتخاذ القرار • حل مشكلة معينة • تشخيص الوضع المالي .....إلخ	يحتاج البنك المقرض لتشخيص خزينة مؤسسة مقرضة للوقوف على ملائتها المالية قبل اتخاذ قرار منح أو عدم منح القرض
2- اختيار منهج التحليل المناسب: • تحليل السيولة والاستحقاق والنسب المالية • تحليل المعادلة الأساسية للخزينة • تحليل جداول تدفقات الخزين • تحليل حسابات النتيجة	• تشخيص قدرة المؤسسة على السداد • تشخيص التوازن المالي للمؤسسة • تشخيص الخزينة ومصادر التمويل • تشخيص ربحية المؤسسة وتطور أنشطتها

3- جمع وتشكيل المعطيات: ● المعطيات المحاسبية - إعادة تبويب، تصنيف ومعالجة المعطيات - اختيار وبناء المؤشرات المناسبة، المترابطة والمتكاملة - إعداد الميزانية، جدول الأرصدة الوسيطية للتسيير،الجداول المالية...إلخ ● المعطيات الأخرى: جمع المعلومات عن القطاع، المنافسين، السوق، الأعوان الاقتصاديين ومختلف المتعاملين مع المؤسسة...إلخ.	● إعادة بناء الميزانية تبعا للمنهج المستخدم والهدف من التحليل ● استخراج النسب و بناء المؤشرات وأدوات التحليل ● تحليل الاحتياج في رأس المال الاستغلال و استخراج نسب دوران عناصر الاستغلال ● مراجعة التقديرات والدراسات السوقية، و تحليل فرص نجاح المنتجات الجديدة ● مراجعة الشكل القانوني و توافقه مع المصادر التمويلية المتاحة

↓

4-الحساب : ● حساب المؤشرات المالية لعدة سنوات متتالية ● تقديم الاختيار وحدة القياس مبالغ نسب مئوية بالأيام، بأيام من رقم الأعمال... إلخ ● تقدم كل المؤشرات والحسابات على شكل جداول	تقديم المؤشرات المعتمدة في شكل جداول وفق نماذج محددة وتمثيلها بيانياً مع مراعاة الوضوح وبساطة الطرح

↓

5-المعاينة: ● معاينة مستوى المؤشرات وتصنيفها تبعا للحالات الممكنة ● مقارنة مستوى المؤشرات استنادا إلى المنهج المعتمد: ○ تحليل تطوري بدلالة الزمن ○ تحليل مقارن مع المنافسين ○ تحليل معياري استنادا إلى معدلات معيارية	● انخفاض في مستوى السيولة لكنه يبقى مقبولا ● مستوى مرتفع لنسبة المصاريف المالية إلى رقم الأعمال ● آجال تحصيل العملاء مرتفعة ● انخفاض معدل دوران المخزون ● استقرار الآجال الممنوحة من طرف الموردين

↓

6- التفسير: • البحث عن الأسباب • وضع الفرضيات ودراسة الارتباطات	• يعود سبب الانخفاض في السيولة إلى منح أجال أطول للعملاء للرفع من رقم الأعمال و مواجهة المنافسين • يعود سبب الانخفاض في معدل دوران المخزون إلى اعتماد طريقة جديدة لتسيير المخزون • ترقب نمو في رقم الأعمال ناتج عن فصلية النشاط و نجاح المنتجات الجديدة.

↓

7- إعداد ملخص عن تشخيص الوضعية المالية: • تقديم نقاط القوة ونقاط الضعف • تلخيص حدود طريقة التحليل المعتمدة وجودة المعطيات المستخدمة	• تلخيص النتائج السابقة وتركيزها مع الإشارة إلى المنهج المتبع

↓

8- التوصيات والاقتراحات: • دراسة وتقييم الحلول الممكنة والموازنة بين تكلفة الحلول وإمكانية تطبيقها	• قبول ملف القرض مع متابعة القرض الممنوح واقتراح الحد الأقصى الذي يمكن تجاوزه

↓

9- اتخاذ القرار: • اختيار الحل المناسب من بين البدائل المتاحة	• منح القرض

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص.ص.4-5.

II. الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي والمتمثلة فيما يلي[1]:

1. **المسيرين** :يشكل التشخيص المالي بالنسبة للمسير أداة تسيير ضرورية في كل مراحل سيرورة اتخاذ القرار حيث يساعد على:
   - تحديد فيما إذا كانت الوضعية المالية في خطر وإذا كانت في ميل للتحسن.
   - البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
   - تحديد وتوضيح السياسة العامة للمؤسسة.
   - موقع أو موضع المؤسسة مقارنة بمثيلاتها في نفس النشاط، من أجل تقييمها بالنسبة للقطاع والمحيط الذي تنشط فيه.
2. **البنوك** :سواء البنوك أو المقرضين بصفة عامة، وتستفيد هذه الأطراف من التشخيص من حيث اتخاذ القرار بمنح القرض حسب رأيهم حول الصحة المالية للمؤسسة وذلك من خلال: قياس السيولة وخطر انعدام السيولة....الخ
3. **المساهمين** :تحديد مستوى مردودية وخطر الأموال الخاصة (توظيفاتهم) وقياس قيمة المؤسسة.
4. **العمال (الموظفين)**: تقييم خطر إفلاس المؤسسة وبالتالي خطر خسارة الوظيفة، وكذلك تقييم المبالغ المحصل عليها مثل: أجور العمال، العلاوات.....الخ.
5. **الموردون** :تحديد مستوى خطر عدم استرجاع استحقاقاتهم عند آجال الاستحقاق المحدد.
6. **مدقق الحسابات بالمؤسسة**: حيث يجب عليهم التأكد من أن الحسابات السنوية تعكس ضرورة الصورة الصادقة والصحيحة للواقع الاقتصادي.

[1]– آيت بارة مريم، "الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي"، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 22–2012/05/23.

المطلب الثاني: مقومات ومقاييس التشخيص المالي

I. مقومات التشخيص المالي[1]

لكي يحقق المشخص المالي المراحل السابقة عليه مراعاة ما يلي:

- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة، ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (دراسة الجدوى الاقتصادية).
- أن يبرز الفروض التي يبنى عليها عملية التشخيص، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة.
- أن لا يقف المشخص المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل يسعى إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- أن يتسم المشخص المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه الخيار الأفضل للمؤسسة، ودراسة المخاطر التي تهددها، بالإضافة إلى دراسة جدوى شمولية مناهج ومداخل التشخيص المالي، فقد أصبحت مناهجه تستخدم في جميع المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية المالية وبمختلف أشكالها.

II. مقاييس التشخيص المالي[2]

إن للتشخيص المالي أربعة مقاييس وهي:

1.المردودية :مثل مردودية رهان بقاء المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من:

- المردودية الاقتصادية.

---

[1]– كلثوم البز، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20،البويرة– الجزائر، 2016، ص.370.

[2]– خليفة الحاج، وكال نور الدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، تيارت– مستغانم،2016،ص.ص.129–130.

- المردودية المالية.

2.القدرة على الوفاء: وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل: نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة (رأس المال العامل الصافي) والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعمليـــة النشـــاط.

3.الاستدانة: يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية:

مجموع الديـون /الأموال الخـــاصة

4.المرونة: تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية والمحافظة على السيولة النقدية. إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية.

المطلب الثالث: الميزانية المالية والوظيفية في التشخيص المالي

I. الميزانية المالية[1]:

أ- مفهومها:

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر حيث حسب مبدأ السيولة- الاستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناءا على المبادئ التالية:

- ترتيب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتيب الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

[1]- إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.76.

- لتسهيل عملية الترتيب حسب المعيارين السابقين، نعتمد معيار السنة الواحدة.

إلى أنه قد ترد بعض التحفظات على مبدأ السيولة- استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد أن بعض الاستثمارات سهلة البيع أي أكثر قابلية للتحول إلى سيولة، بالمقابل نجد أن بعض عناصر المخزون أقل قابلية للتحول إلى سيولة وحسب مبدأ الاستحقاق قد نجد أن الاعتمادات البنكية الجارية أكثر استقرارا من العناصر الأخرى.

ب- بناء الميزانية المالية:

يبين الشكل التالي تمثيل مبسط للميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم(1-1): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول غير الجارية: - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة: - الأموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول الجارية: -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير -النقديات (الصندوق، البنك،الخزينة..)	الخصوم الجارية: - المورد وملحقاته - الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.76.

II. الميزانية الوظيفية[1]:

أ- مفهوم الميزانية الوظيفية:

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية.

تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات هي:

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- **مستوى استخدامات وموارد الدورة التشغيلية:** وتتمثل في احتياجات الدورة التشغيلية المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد.
- **مستوى الاستخدامات والموارد خارج الدورة التشغيلية:** وهي كل الاحتياجات و الموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية
- **مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في النقديات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

ب- بناء الميزانية الوظيفية:

يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية:

[1]- إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.ص.91-92.

جدول رقم (1-2): تمثيل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es (بقيم إجمالية) الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة Rd** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الدورة التشغيلية Ees (بقيم إجمالية) المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد الدورة التشغيلية Res** مستحقات المورد وملحقاته
استخدامات خارج الدورة التشغيلية Ehex(بقيم إجمالية) حقوق أخرى	**موارد خارج الدورة التشغيلية Rhex** موارد أخرى
استخدامات الخزينةEt المتاحات (النقديات)	**موارد الخزينةRt** الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)	**مجموع الموارد R(بقيمة إجمالية)**

المصدر: إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.92.

المبحث الثالث: أدوات وأساليب التشخيص المالي ونتائجه

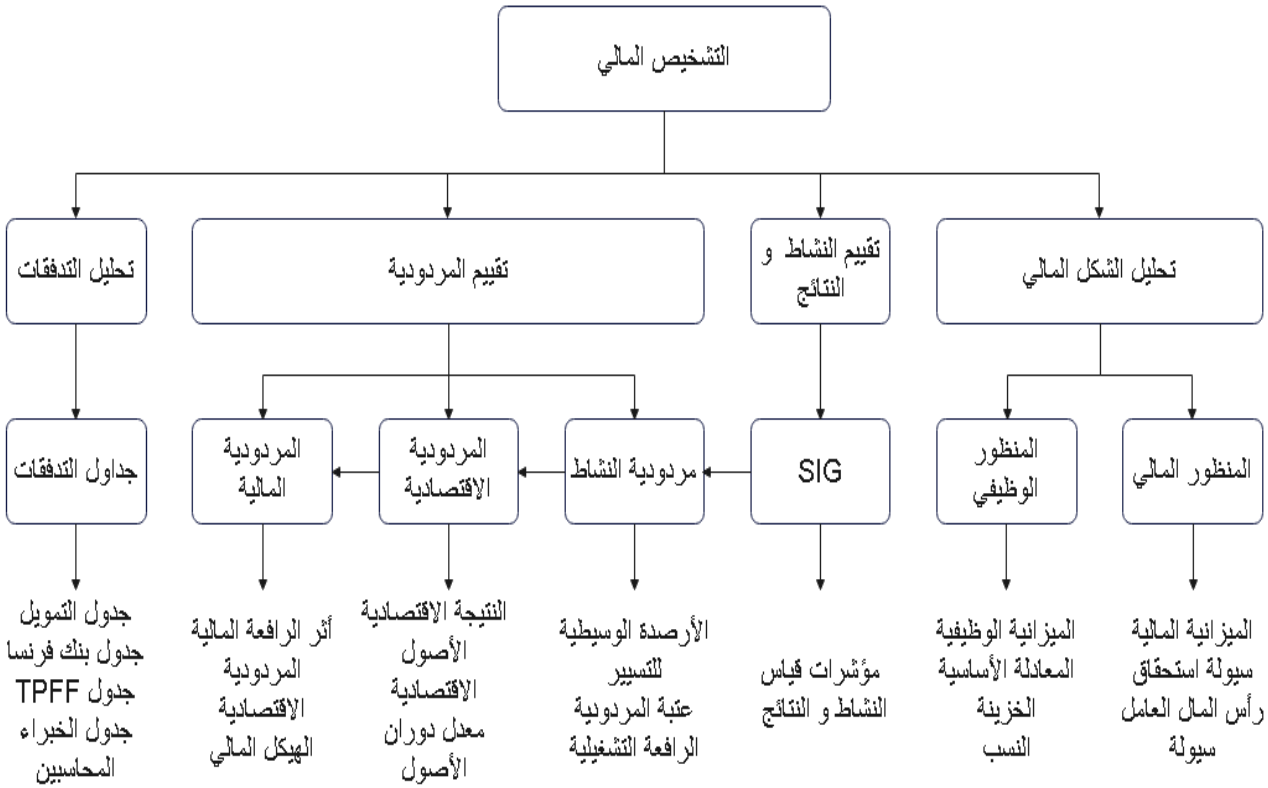
إن التشخيص المالي أسلوب منظم يهدف إلى تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.

المطلب الأول: أدوات وأساليب التشخيص المالي

I. أدوات التشخيص المالي[1]

يهدف المشخص المالي إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للوضعية المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل وضمانا لاستمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(1-2): أدوات التشخيص المالي



المصدر: إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.62.

[1]- إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، من ص 61__63.

-**تحليل الهيكل المالي** :الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية و الملاءة المالية ...إلخ ،و ذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و الاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة و الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

-**تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير و هي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها كل من الربح و الخسارة، و من خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، و من ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

-**تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

-**تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، و المساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

كل هذه الوسائل و غيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة و موضوعية.

II. أساليب التشخيص المالي

أولا: التشخيص المالي بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي عن التقابل القيمي بين الموارد المالية للميزانية من جهة واستعمالاتها من جهة أخرى، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها التي توافق درجة ثبوتها. فقاعدة التوازن المالي تقضي بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن سنة.

من أجل تشخيص سيولة وملاءة المؤسسة وفي مقابلة أصولها لخصومها تعتمد على مجموعة من المؤشرات التي تحكم التوازن المالي والمتمثلة في[1]:

*مؤشرات التوازن المالي في المدى الطويل (رأس المال العامل الصافي)

*مؤشر التوازن المالي لدورة الاستغلال (احتياجات رأس مال العامل)

*مؤشر التوازن المالي في المدى القصير (الخزينة)

✓ **التوازن المالي في المدى الطويل:**

مؤشر رأس مال العامل الصافي FRN : يمكن دراسة التوازن في المدى الطويل من خلال مؤشر رأس مال العامل الصافي وهو يتعلق بالقسم العلوي للميزانية أي العلاقة بين الأموال الدائمة و التثبيتات غير جارية حفاظا على قاعدة التوازن المالي الأدنى.

ويعرف رأس المال العامل بحجم الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل الأصول الجارية أي ذلك الهامش من الأموال التي تستخدم في تمويل الأصول الجارية بعد تمويلها للتثبيتات غير جارية وهذا في الحالات التي تكون فيها السيولة غير كافية أي أن رأس المال العامل يتعلق بحجم الاستثمار المتاح في الأصول الجارية أي المتداولة ما هو يمثل هامش أمان تتصرف فيه المؤسسة الحالات التي يمكن أن تكون فيه السيولة قليلة وبذلك يستخدم كمقياس للتعبير عن الخطر في الآجل القصير.

[1]– سعاد معاليم، عادل بومجان، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، من ص66__69.

يتضح أن وظيفة رأس مال العامل تتبلور في تمويل الاحتياجات الدائمة لدورة التشغيل في الأجل القصير ولكنها في نفس الوقت تتأثر بحالة التوازن بين المصادر والاستخدامات طويلة الأجل.

كذلك يلاحظ أن رأس المال العامل يخضع لمستوى معين المدة وتغير احتياجات التمويل دورة الاستغلال من ناحية، وبالاحتياجات النقدية وعدم التوازن المالي من الناحية الأخرى، لذا فإن اختيار المستوى رأس مال العامل يساعد في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في "أمان المؤسسة" بينما صافي احتياجات التمويل دورة الاستغلال تتكيف كما سبق ذكره مع مدتها، هيكل تكاليفها، سياسة الائتمان، ومستوى دوران الأنشطة، لذا يمكن اعتباره عموما كأنه هامش أمان يمكن المنظمة من مواجهه المخاطر المختلفة.

ويحسب بطريقتين:

الطريقة الأولى: أعلى الميزانية

رأس المال العامل الصافي =الأموال الدائمة – التثبيتات الغير جارية

الطريقة الثانية: أسفل الميزانية

رأس مال العامل الصافي= (مجموع الخصوم –الخصوم الجارية)–(مجموع الأصول – الأصول – التثبيتات الجارية)

رأس مال العامل الصافي = التثبيتات الجارية – الخصوم الجارية

في المقاربة التقليدية يفضل أن يكون رأس مال العامل الصافي موجبا للمحافظة على قاعدة التوازن المالي الأدنى من ناحية العلمية لا يوجد تحديد معياري لقيمة رأس المال العامل وهو يرتبط أساسا بتغير احتياجات دورة الاستغلال من جهة واحتياجات النقدية والسداد من جهة أخرى أي وجب مراعاة السياسة الائتمان وشروط البيع فترة التحصيل مستوى دوران المخزون مقارنة بموارد قصيرة الأجل، فمن خلال العلاقة الأخيرة تبين لنا أن رأس المال العامل يرتبط بتمويل دورة الاستغلال احتياجات الجارية الدورية المتكررة.

✓ **الدلالة المالية لرأس مال العامل الصافيFRN:**

يجب أن يكون الحد الأدنى لرأس مال العامل الصافي أكبر من الصفر أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المخزون قيم القابلة للتحقيق نظرا لأن الأموال الدائمة التي يتكون منها تكلفة المؤسسة فوائد خاصة بينما الأصول المتداولة لا تحقق فوائد غالبا لذا فإن المؤسسة يجب أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر المردودية (الاستثمارات، المخزون) عليها بالعمل على تمويل مخزونها وحقوقها بالديون قصيرة الأجل دولة الإسراف التمويل بالديون طويلة الأجل ويمكن الملاحظة أن رأس مال العامل الصافي (FRN) يظهر عموما بثلاثة أوجه:

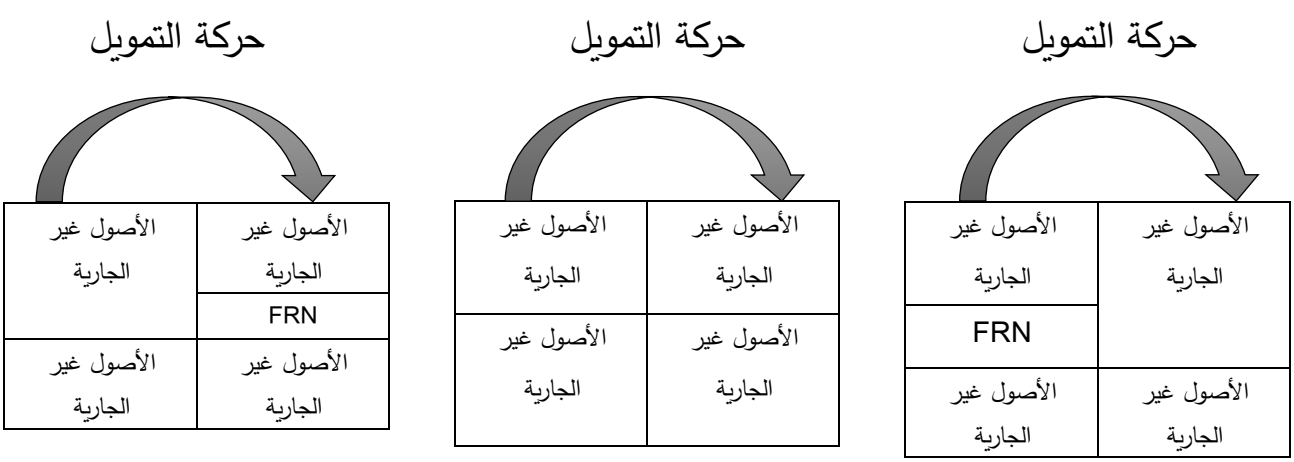
– FRN=0 هذا يعبر عن تساوي بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجنبي بمعنى أن المؤسسة تستطيع أن تمول أصولها المتداولة بالديون قصيرة الأجل.

– FRN >0 وتبين هذه الحالة أنه يوجد فائض في السيولة في المدى القصير وهذا يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير.

– FRN<0 هناك عجز في تسديد المستحقات بسبب عدم توفر السيولة اللازمة لهذا يدل على عدم التوازن الهيكلي.

والأشكال التالية تبين الدلالة المالية لرأس المال العامل الصافي:

شكل رقم (1–3): الدلالة المالية لرأس المال العامل الصافي



حالة FRN> 0 حالة FRN >0 حالة FRN =0

المصدر: سعاد معاليم، عادل بومجان، مرجع سابق ذكره، ص.68.

- **أنواع رأس مال العامل:** هناك أربع أنواع:

-العامل الصافي أو المالي: هو نفسه رأس مال العامل

-رأس المال العامل الأجنبي: وهو يقابل جميع الديون سواء كانت خصوم غير جارية أو جارية

-رأس المال الأجنبي: الخصوم غير الجارية +الخصوم الجارية

-رأس المال العامل الخاص: الفرق بين رؤوس الأموال الخاصة و التثبيتات الغير جارية

-رأس المال العامل الإجمالي: يقابل إجمالي الأصول الجارية

ويمكن أن نستنتج علاقات أخرى تربط فيما بينهما:

- رأس المال العامل الخاص = رأس مال العامل – خصوم غير جارية
- رأس المال العامل الخاص = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الأجنبي
- رأس المال العامل الإجمالي = خصوم جارية + رأس المال العامل

إلى جانب دراسة رأس المال العامل للوقوف على توازن المالي في المادى الطويل وجب أيضا مرحليا معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وكذلك الوقوف على حالة التوازن بالنسبة لدورة الاستغلال وكذا الخزينة.

الشكل الموالي يبين مختلف العلاقات السابقة:

شكل رقم(1- 4) :أنواع رأس المال العامل



المصدر: سعاد معاليم، عادل بومجان، مرجع سابق ذكره، ص.69.

✓**مؤشر التوازن المالي لدورة الاستغلال FRB:**

1- مفهوم احتياجات رأس مال العامل (BFR): تتمثل في أن المؤسسة في دورة نشاطها يجب أن تغطي مخزوناتها مديوناتها (حقوقها) بالديون قصيرة الأجل أي أن احتياجات الدورة وكذلك السلفات المصرفية هي ديون سائلة مدتها قصيرة جدا، فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة[1].

2- دراسة مؤشر احتياجات رأس المال العامل: من خلال الوقوف على موارد الدورة من جهة، واحتياجات الاستغلال من جهة أخرى، حيث نسمي الأصول المتداولة أو الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة جاهزة ب: احتياجات الاستغلال (أي قيم الاستغلال والقيم المحققة) وهذه الاحتياجات ترتبط أساسا بالمخزونات والمدينين.

احتياجات الاستغلال= الأصول الجارية – القيم الجاهزة

= قيم الاستغلال + القيم المحققة

كما نسمي الخصوم الجارية التي لم يحن موعد استحقاقها بموارد الدورة، وتحسب من خلال العلاقة الآتية:

موارد الدورة = الخصوم الجارية – الاعتمادات البنكية الجارية

فإذا كان الفرق بين الاحتياجات الاستغلال وموارد الدورة موجبا سمي باحتياجات رأس المال العامل[2] وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات الدورة الاستقلالية المالية بواسطة موارد الدورة العادية، بل لديها حاجة إلى وسائل مالية أخرى وعليها البحث عن موارد إضافية لمواجهة هذه الاحتياجات، وبالتالي تلجأ إلى موارد تزيد مدتها عن الدورة (السنة المالية) أي إلى رأس المال العامل[3]

وهو يحسب:

[1] – مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.174.

[2] – سعاد معاليم، عادل بومجان، مرجع سابق ذكره، ص.69.

[3] – مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.174.

احتياجات رأس المال العامل = (التثبيتات الجارية – القيم الجاهزة)–(الخصوم الجارية – الاعتمادات البنكية الجارية المتعلقة بخزينة الخصوم)

أما إذا كان الفرق سالبا فهو يعكس (فائض الدورة) بمعنى كفاية موارد الدورة لمقابلة احتياجات الاستغلال احتياجات رأس المال العامل عبارة عن جزء من الأموال الدائمة والتي تستخدمها المؤسسة في تغطية احتياجات الاستغلال التي لم تستطع موارد الدورة تغطيتها.

ملاحظات:

- ✓ احتياجات رأس المال العامل هي احتياجات متغيرة وترتبط باحتياجات الاستغلال كحركة المخزونات، تحصيل الذمم والحقوق، شروط البيع وسياسة التحصيل من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط بالديون قصيرة الأجل لتسديد الموردين وآجال التسديد.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل ترتبط بتطور نشاط المؤسسة وكذا مردوديتها، ولها علاقة بسياسة التحصيل جودة المنتوج، معدل دوران المخزونات، الصفة الموسمية للمنتوج، التموين بالنسبة للمشتريات.
- ✓ احتياجات رأس المال العامل كمؤشر يفقد أهميته بالنسبة للمؤسسات الخدماتية عما هو عنه بالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية لغياب المخزونات[1].

مؤشر التوازن المالي في المدى القصير (الخزينة):

I. الخزينة[2]

أ.تعريف: يقصد بها مجموعة الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلالية وهي تشمل القيم الجاهزة، أي ما تستطيع فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال هذه الدورة.

كما أن لها علاقة مع رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وذلك من أجل تحقيق التوازن.

[1] – سعاد معاليم، عادل بومجان، مرجع سابق ذكره، ص.70.

[2] – مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سابق ذكره، من ص. 174__176.

فإذا كان: ر.م.ع >0 أو:ر.م.ع>= احتياجات ر.م.ع ⟵ الفائض المالي قد تحقق والفائض يوجه إلى الخزينة وعليه يمكن حساب الخزينة.

ب. حسابها: تحسب الخزينة بإحدى الطريقتين التاليتين:

- **الطريقة الأولى:** تعتبر الخزينة الفرق بين الموارد والاحتياجات

الموارد= الموارد الدائمة + الموارد الدورية

الاحتياجات = الاحتياجات الدائمة + الاحتياجات الدورية

الخزينة = الموارد – الاحتياجات

الخزينة = (الموارد الدائمة + الموارد الدورية) – (الاحتياجات الدائمة + الاحتياجات الدورية)

= (الموارد الدائمة – الاحتياجات الدائمة)–(احتياجات دورية – موارد دورية)

الخزينة = رأس المال العامل – الاحتياج في رأس المال العامل

- **الطريقة الثانية:**

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

وتتمثل القيم الجاهزة في: سندات الخزينة– حسابات بنكية– أوراق تجارية– حسابات جارية بالبريد– سندات الصندوق– الصندوق

أما السلفات البنكية فنجد فيها:

السلفات البنكية–الحسابات البنكية الدائنة–أوراق مخصومة لم يحن ميعاد استحقاقها.

ج. تفسيرات:

- **الخزينة موجبة:** في هذه الحالة نلاحظ أن رأس المال العامل يفوق احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياجات رأس المال العامل، ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها عن طريق تسهيل عملية التسديد.

TR>0 ⟶ FR> BFR

- **الخزينة سالبة:** في هذه الحالة نلاحظ أن رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كلية وهي في حالة عجز أي أن هناك تكاليف إضافية، ولهذا يجب على المؤسسة أن تحصل حقوقها وتطلب قروض بنكية أو تقوم بالتنازل عن بعض استثماراتها.

$$TR<0 \longrightarrow FR< BFR$$

- **الخزينة=0:** في هذه الحالة يكون فيها كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل متساويان، وهذا يعني أن المؤسسة تتحكم جيدا في توازنها المالي ولكن هذا من الصعب تحقيقه في المدى القصير وتعتبر هذه الوضعية المثلى لا إفراط ولا تبذير.

$$TR=0 \longrightarrow FR= BFR$$

ثانيا: التشخيص المالي بالاعتماد على النسب المالية:

أ- تعريف النسب المالية[1]:

يمكن تعريف النسب المالية" بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر(أو عدة عناصر أخرى)". مما يمكن من المقارنة أو استخراج النتائج بصورة أوضح من الأرقام المطلقة.

وهي على نوعين: نسب مئوية، وعدد مرات (مثل عدد مرات دوران الودائع).وللاستفادة بشكل كبير من استخدام النسب فإنه يجب أن تدرس مع غيرها من النسب من جهة، ومن جهة أخرى فإنها يجب أن تتم مقارنتها مع معيار معين.

[1] – محمود عزة اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص.209.

ب- أهمية النسب المالية[1]:

تكمن أهمية حساب هذه النسب فيما يلي:

- قياس ربحية المؤسسة.
- تساعد على دراسة الأصول والخصوم وقياس درجة المديونية للمؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسة وبعض أقسامها مقارنة بالمؤسسات المنافسة.
- تمكن من متابعة نشاط المؤسسة بقياس درجة تطورها.
- تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية وبالتالي تساعد على التخطيط المالي والرقابة المالية.
- تساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالمساهمين، الشركاء والبنوك وغيرها لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأموال المستثمرة.

ج- أنواع النسب المالية:

1- نسب السيولة:

بدأت المؤسسات تولي اهتماما كبيرا لعملية السيولة بها، نظرا لأن البنوك والموردين وكل الجهات المقرضة أصبحت تركز على دراسة المركز المالي للمؤسسات كما ذكرنا سابقا.

ويقصد بالسيولة في المؤسسة هذه الأخيرة قادرة على سداد الالتزامات المطلوبة منها في الآجال القصيرة في ميعاد استحقاقها دون أن تتحمل أي خسارة ولذلك فإن نسبة السيولة في المؤسسة تتوقف إلى حد كبير على ما يتوافر لديها من استثمارات السائلة الموجودة في الصندوق أو لدى البنوك التي تتعامل مع المؤسسة أو المنظمة.

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن لإدارة المؤسسة استخدامها في قياس درجة السيولة النقدية بها أو نسبة السيولة[2] و من أهمها مايلي:

---

[1]- شعابنية سعاد، "المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاد القرارات المالية "،ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 22-2012/05/23.

[2]- مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.180.

1-1-نسبة سيولة الأصول[1]:

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

نسبة سيولة الأصول = رأس المال العامل الإجمالي / مجموع الأصول

وتتعلق هذه النسبة بنشاط المؤسسة حيث تبين درجة سيولة الأصول، ولها علاقة مباشرة بالنتائج مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، وعادة تفوق 0.5 في المؤسسات الإنتاجية وعكس ذلك في المؤسسات التجارية.

1-2-نسب السيولة العامة[2]:

وتعرف أيضا بنسبة التداول أو نسبة رأس المال العامل، وتعتبر من أقدم النسب وأوسعها انتشارا، تشير هذه النسبة على مدى إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية، ممثلة في خصومها الجارية من خلال تحويل جميع الأصول الجارية إلى سيولة نقدية، تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

تعتبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم الجارية، وحتى يتم الحكم على المؤسسة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، تقارن هذه النسبة مع الواحد، فكلما زادت هذه النسبة عن الواحد، دل ذلك على أن المؤسسة بعيدة عن مشاكل في الخزينة، أما إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد، فهذا يدل على أن المؤسسة لا تتوفر على هامش أمان أي رأس المال العامل معدوم، ويمكن أن تعرف صعوبات في الخزينة، إذا كانت سرعة دوران الأصول ضعيفة، أما إن كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يدل على أن المؤسسة تتعرض إلى مخطر التوقف عن الدفع.

---

[1]- ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، مرجع سابق ذكره، ص.81.

[2]- إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.80.

1-2- نسبة السيولة المختصرة[1]:

يعتبر معيار السيولة المختصرة أحد المعايير المستخدمة في قياس درجة السيولة بالمؤسسة، ويتميز هذا المعيار عن معيار التداول في أنه يقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدا البضاعة، ويحسب بالعلاقة التالية:

معيار السيولة المختصرة = (أصول متداولة – بضاعة) / (الخصوم المتداولة).

ويعبر عن هذا المعيار بعدد من الميزات مثل معيار السيولة العامة ويرى البعض رجال الإدارة المالية معيار السيولة المختصرة يجب أن تكون النسبة بين الأصول المتداولة بدون البضاعة والخصوم المتداولة 1.1 حتى تكون حالة السيولة في المؤسسة مطمئنة.

وهناك من يرى أن هذه النسبة في الحالة العادية لأغلب القطاعات تكون محصورة بين (0.3-0.5).

1-4- نسبة السيولة الحالية:

يعتبر معيار السيولة الحالية من المؤشرات المستخدمة في قياس درجة السيولة في المؤسسة، ويعد هذا المعيار أكثر دقة من المعيارين السابقين، حيث يستخدم فقط العناصر السائلة سيولة تامة فقط ولا يأخذ الأصول المتداولة الأخرى في الحساب.

فمعيار السيولة الحالية يستخدم النقدية فقط ولا يستخدم باقي بنود الأصول المتداولة في قياس السيولة النقدية في المؤسسة كما هو موضح بالمعادلة التالية[2]:

معيار السيولة الحالية = النقدية / الخصوم المتداولة

---

[1]- مفيدة يحياوي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص.ص.181-182.

[2]- مرجع سابق ذكره، ص.182.

وهناك من أهل الاختصاص من يحبذ مقاربة هذه النسبة كهامش بين [0.2-0.3] لاعتبار النسبة ملائمة، و رغم هذا لا يمكن الجزم بتعميم هذه النسبة على كل القطاعات[1] .

2-نسب التمويل:

تمكننا هذه النسب من دراسة و تحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة[2]. تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ، وينتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل[3].

2-1-نسبة التمويل الدائم[4]:

تحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

وعلى المسير المالي للمؤسسة أن يعمل من أجل تحقيق التساوي بين الأصول الثابتة و الأموال الدائمة على الأقل، وهذا انطلاقا من مبدأ التوازن حيث الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، وهذا الجزء هو ما يسمى برأس المال العامل كما رأينا سابقا.

يمكن تمييز ثلاث حالات لهذه النسبة:

- فإذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني انعدام رأس المال العامل.

---

[1]- إسحاق فرقاني، دور التشخيص المالي و الاقتصادي في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك (2009-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2013-2014،ص.50.

[2]- مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص.45.

[3]- اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير ، تخصص إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر،2009، ص.52.

[4]- ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، مرجع سابق ذكره، ص.ص.79-80.

- أما إذا كانت أكبر من الواحد فيعني ان الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة ومن ثمة وجود رأس المال العامل
- أما في حالة ما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي فإن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل

2-2-نسبة التمويل الذاتي[1]:

تعتبر هذه النسبة تكملة للنسبة السابقة، حيث تقيس إمكانية المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ويمكننا كذلك تمييز ثلاث حالات:

- إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد يعني هذا أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.
- إذا كانت مساوية للواحد فمعنى هذا أن الأموال الخاصة تعادل الأصول الثابتة أي أن رأس المال العامل الخاص معدوما.
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال إضافة إلى الديون طويلة الأجل يمول الأصول المتداولة وهذا غير جيد بالنسبة إلى المؤسسة.

2-3-نسبة الاستقلالية المالية[2]:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل للمؤسسة و بالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة

[1] – ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، مرجع سابق ذكره، ص.80.

[2] – مبارك لسلوس، مرجع سابق ذكره، ص.ص.47-48.

استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون ، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون.

و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة. وتكتب نسبة الاستقلالية المالية كما يلي:

نسبة الاستقلالية المالية = (الأموال الخاصة / مجموع الديون)100%

2-4-نسبة التمويل الخارجي[1]:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة بنسبة السابقة، وهي مقارنة موجودات المؤسسة و المتمثلة في الأصول بمجموع الديون، فكلما كانت صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة ولو تغيرت القيمة السوقية بالنقصان للموجودات. وتحسب وفق العلاقة التالية :

نسبة التمويل الخارجي = (مجموع الديون / مجموع الأصول) × 100%

3- نسب المردودية[2]:

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي.

تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة.

إذن، يصبح لدينا: م = ن / و

يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها الإنتاجي. بصفة عامة ترتبط المردودية بنوعين من الخطر:

- الخطر الاقتصادي من خلال تغير النشاط

[1]- مبارك لسلوس، مرجع سابق ذكره، ص.48.

[2]- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ص.ص.108-109.

- الخطر المالي من خلال الرافعة المالية

الخطر الاقتصادي هو عبارة عن خطر مرتبط باستعمال الأصول في محيط عشوائي الذي يمكن تفسيره بتغير رقم الأعمال، نتائج الاستغلال، احتياجات لرأس مال العامل.. إلخ. إذن، عدم إمكانية المؤسسة التأقلم مع تغيرات المحيط بأقل تكلفة.

الخطر المالي يمس المؤسسات التي تعتمد بصفة كبيرة على المديونية، وبالتالي تصبح ملزمة بتحمل عبء المديونية المتمثل في تضخم المصاريف المالية.

في الميدان العملي، هناك مؤشرين أكثر استعمالا في حساب المردودية:

- مؤشر المردودية الاقتصادية (م إ)
- مؤشر المردودية المالية (م م)

3-1-المردودية الاقتصادية:

تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة، لهذا الغرض، يجب أن تكون مستقلة عن النظام الجبائي ونظام التمويل تفسر المردودية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

م إ = النتيجة الصافية / الأصول الإجمالية

ملاحظة: تحسب مردودية الأصول بتراكم السيولة الكافية من أجل الحفاظ على رأس المال الثابت، ضمان تسديد الديون وتحقيق مكافآت رأس المال المستثمر من طرف الشركاء.

3-2-المردودية المالية:

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية (بعد طرح المصاريف المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة.

م م = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

4- نسب الربحية[1] :

تعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المسيرون والمتعاملون لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، ويهدف المحللون إلى حساب مؤشر الربحية للحكم على نجاعة المؤسسة في تعظيم الأرباح وتقليل التكاليف إلى حد أدنى وذلك بكفاءة وفعالية.

تتمثل نسب الربحية في:

4-1- هامش الربح على المبيعات: يقصد به هامش الربح على المبيعات أو هامش الربح الصافي ويقصد به ما تحققه المؤسسة من أرباح.

ويحسب كما يلي:

هامش الربح على المبيعات = صافي الربح / المبيعات

4-2- معدل العائد على حقوق الملكية:

يعد معدل العائد على حقوق الملكية من المؤشرات المالية الكلاسيكية، ويستخدم لقياس الأداء المالي للمؤسسات ناهيك عن دوره الفعال في تحديد التقديرات المستقبلية لأرباح الأسهم.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

[1]- بن عياش ليلية، بوالوارت منى، محددات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة قياسية لمجمع صيدال خلال فترة 2010-2019، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جـــامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص.ص.49-50.

4-3- معدل العائد التشغيلي على الأصول:

يبين هذا المؤشر "مدى قدرة المؤسسة على خلق الأرباح من خلال عملياتها مستبعدا في ذلك الضرائب ويعد هذا المؤشر مفيدا للمقارنة بين المؤسسات التي تختلف فيما بينها من حيث المعاملة الضريبية" ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد التشغيلي على الأصول = الربح التشغيلي / إجمالي الأصول

4-4- معدل العائد على إجمالي الأصول:

يشير معدل العائد على إجمالي الأصول إلى "الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المؤسسة". ويهدف إلى التعرف على أثر الاختلاف في ربحية الشركات على جودة تلك الأرباح. ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على إجمالي الأصول = الربح الصافي / إجمالي الأصول

4-5- معدل العائد على الاستثمار:

يعرف معدل العائد على الاستثمار بأنه "مؤشر يوضح مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح نتيجة لاستخدام رأس المال المستثمر." أما البعض الآخر فعرفه بأنه "أداة لقياس الأداء يستخدم لتقييم كفاءة الاستثمار أو لمقارنة كفاءة عدد من الاستثمارات المختلفة." ويتم حسابه كما يلي:

معدل العائد على الاستثمار = (الأرباح المتأتية من الاستثمارات – تكاليف الاستثمارات) / تكاليف الاستثمارات

5- نسب النشاط:

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن فعالية إدارة المنشأة في التصرف بموجوداتها وقدرتها على استغلال الموارد المتاحة لديها، أما فعالية الاستغلال الموجودات فتقاس من خلال مستوى المبيعات الذي تم تحقيقه[1] وتقسم هذه إلى عدد من النسب إلى:

[1]- كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997، ص.94.

5-1- معدل دوران مجموع الأصول[1]:

وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي مبيعات السنوية على مجموع الأصول. وليس هناك معدل نمطي يمكن لجميع المنشآت استخدامها، بل يختلف هذا المعدل من صناعة لأخرى، ولذا ينبغي القيام بعملية المقارنة. فإذا وجد أن معدل المنشأة أعلى بكثير من معدل الصناعة التي تنتمي إليها، فإن ذلك يشير إما إلى نقص الاستثمار أو الاستغلال الكبير لهذه الأصول. أما في حالة انخفاض معدل المنشأة عن معدل الصناعة، فإن ذلك يعتبر دليلا على عدم استغلال الأصول أي هناك زيادة لا لزوم لها في استثمار في الأصول.

معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

5-2- معدل دوران الأصول الثابتة:

تقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة معدل دوران الأصول الرأسمالية، وهذا المعدل يشبه سابقيه إلى حد كبير. فارتفاع معدل المنشأة بمقارنته بمعدل الصناعة يعني شدة استغلال المنشأة لأصولها الثابتة مما قد يعني ضرورة زيادة الاستثمار في مثل هذا النوع من الأصول. أما إذا كان معدل منخفضا جدا، فإنه عادة ما يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة. وعلى المدير المالي أن يقف في وجه الاقتراحات الخاصة لشراء الأصول رأسمالية إضافية إلا إذا كان هناك من الأدلة القوية ما يشير إلى زيادة كبيرة في المبيعات المقبلة[2].

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة

وأهمية هذا المؤشر تتحدد من ناحية قدرته في قياس كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات، والمنطق في التقييم، أنه كلما زادت مرات الدوران، أي مرات استخدام الموجودات الثابتة في خلق المبيعات، قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل، كلما زادت الكفاءة الإدارية لأنها تعني أن أداءا مميزا استخدم في التشغيل، من خلال فعالية استخدام

[1]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،ص.ص.116-117.

[2]- مرجع سابق دكره، ص.ص.117-118.

الموجودات الثابتة في خلق المبيعات، سواء تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الموجودات الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل[1].

5-3-معدل دوران الأصول المتداولة:

رياضيا = صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

ويركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة نظرا لعدم وجود معدل نمطي، والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة أو احتمال اعتماد على رأس مال عامل قليل.

5-4-معدل دوران المخزون السلعي[2]:

يشكل المخزون السلعي أحد أهم مفردات الاستثمار في الموجودات المتداولة والأكثر أهمية في عملية التشغيل، وعليه فإن هناك حرص من الإدارة في تحديد المستثمر في مكون المخزون السلعي وفقراته الرئيسية مثل البضاعة الجاهزة والمواد الأولية، فالتخوف دائما، من أن تلجأ الإدارة إلى زيادة الاستثمار في المخزون السلعي بأكثر من الحاجة الاقتصادية المقررة له، وسبب التخوف يكمن في شكل المشاكل التي يحققها الاستثمار الفائض عن الحاجة حيث أن هذا الفائض يعتبر استثمار عاطلا يسبب هبوط في القابلية الإرادية للمنشأة كما سنرى ذلك لاحقا.

وتتكرر نفس صيغة التخوف عندما يكون الاستثمار المتاح في المخزون السلعي (وفقراته الرئيسية) بأقل من الحاجة المقررة له اقتصاديا، فهذه الحالة سوف تسبب هبوطا كبيرا وتدني واضح في الأداء التشغيلي سببه عدم التوازن بين الاستثمار المتاح والقدرة في توليد وخلق المبيعات، وعلى وفق هذا التصور فإن معدل دوران المخزون السلعي يمكن الحصول عليه من قسمة صافي المبيعات على المخزون السلعي وفق الصيغة النسبية التالية:

معدل دوران المخزون السلعي = صافي المبيعات / المخزون السلعي

[1]- حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص.139.

[2]- مرجع سابق ذكره، ص.ص.142-143.

المطلب الثاني: نتائج التشخيص المالي

تتمثل نتائج التشخيص المالي فيما يلي[1]:

1. تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

2. تقييم الحالة المالية للمؤسسة ومدى مصالح المساهمين والمشتركين.

3. تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.

4. تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

5. تحديد الأخطار الخطر المالي أو أخطار الاستغلال.

6. اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح.....الخ

7. إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص.

8. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتنموية والتوزيعية للفترة محل التشخيص.

9. التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها

10. تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها.

11- القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.

12 . وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص يكمل التسيير التقديري للمؤسسة.

[1]- لحسن دردوري، مرجع سابق ذكره، ص.ص.18-19.

المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

يواجه الأفراد الذين يقومون بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل وعراقيل عديدة نذكر منها[1]:

1. مشكلة المعلومة المالية والمحاسبية : صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع، وعدم تماثلها يؤدي طبعا إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم وجود المعلومات والتي تعكس ضعف الخبرة المالية لأنها معدة في الغالب وفقا لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة ما أمكن ذلك من خلال التصنيف الخاطئ لبعض عناصر الميزانية فمثلا التسبيقات أو القروض التي تم تسجيلها على مستوى الديون وهي في الحقيقة جزء من الأموال الخاصة، مما ينجر عنه صعوبة مكافأة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح وذلك راجع أساسا إلى الاختلاط الحاصل بين عناصر الذمة الشخصية وعناصر ذمة المؤسسة.

2- مشاكل استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية : تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثلة في:

- تأثير الطرق المحاسبية: يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسة في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها، فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث الوقوع في خطأ التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.

- مدى تنوع أنشطة المؤسسة تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة.

[1] - صفية سميرة، مرجع سابق ذكره، ص.ص.13-14.

– التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة: يكون توزيع النسب ملائما في حالتين أساسيتين أولا بالنسبة للمحلل الذي يرغب في إجراء تشخيص مالي يعتمد على قيم متوسطة كمعايير المقارنة، وثانيا بالنسبة للباحثين عند استعمالهم لهذا النوع من المعطيات في إعداد النماذج القياسية الاقتصادية.

3. حدودية استخدام النسب المالية :حيث يهدف استخدام النسب إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:

–تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتمادا على معطيات وبيانات تاريخية. .

–كما تستخدم من طرف المؤسسة المالية لتقدير ملاءمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.

–تستخدم لمقارنة طرق التسيير المقاولات وإعداد المخطط الاستراتيجي.

4. صعوبة التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة النمو :للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات تجارية، إنتاجية، مالية.....إلخ متبوعا بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات، إلى أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون علم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبيا، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها، وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية، وعليه فإن تحليل ظاهرة النمو في المؤسسة يتطلب مقارنة هذه الأخيرة بمثيلتها في حالة النمو، وبذلك نتجنب تغيير ضعف السيولة بسوء تسيير الاستدانة أو بصعوبة في تسيير الأنشطة، وقياسا على ذلك فإن العديد من المتغيرات ستتأثر بنمو المؤسسة كعدد العمال، الإنتاجية، المردودية.....الخ.

خلاصة الفصل:

توصلنا خلال دراسة التشخيص المالي باستخلاص مفهومه حيث يعتبر بمثابة تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لاستخراج نقاط القوة و الضعف داخل المؤسسة ذات الطبيعة الاقتصادية، حيث يعد التشخيص المالي وسيلة لتشخيص الوضعية المالية الماضية للمؤسسة لمنح صورة صادقة تعكس الوضعية المالية الحالية، من خلال إتباع المسير مجموعة من الخطوات التي تبدأ بتحديد الهدف من التشخيص وتنتهي بوضع التوصيات ،ومن أهم الطرق المستخدمة في التشخيص المالي و هي التشخيص المقارن و المعياري كما تعتمد عملية التشخيص على أدوات وأساليب منها النسب المالية والمؤشرات المالية.

إن التشخيص المالي يعتبر مرحلة جد مهمة قبل اتخاذ أي قرار من طرف مسؤول المؤسسة إن لم نقل المفتاح في يد المحللين والمسيرين الماليين.

الفصل الثاني
دراسة تقييم الأداء المالي
في المؤسسة

تمهيد:

يعد الأداء المالي من أهم المواضيع التي تكتسي أهمية بالغة في المؤسسات لما يحظى به من مكانة متميزة في بيئة الأعمال و هذا من منطلق تداخل المتغيرات و تسارعها سرعة انتشار المعلومات من جهة، كما يعّد تقييم الأداء المالي أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية ومحورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح أو فشل القرارات والخطط الاستثمارية ومدى قدرة المؤسسة على التصّدي للمخاطر والصعاب المالية عن طريق استخدام أدوات بيانات تقيس مدى تحقق المؤسسة لأهدافها والتّعرف على اتجاهات الأداء فيها، حيث لا يمكن أن يكون تقييم الأداء المالي جيد إذ لم يحسن المسيرين انتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء مؤسستهم و تبين وضعيتهم المالية.

و لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة

المبحث الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

سنقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي، وكذا أهميته وأهدافه، بالإضافة إلى معرفة مختلف المعايير والعوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مفاهيم الأداء المالي

قبل البدء في استعراض التعاريف الّتي قُدمت للأداء المالي، لابّد من الإشارة إلى مفهوم الأداء أولا.

أولا: مفهوم الأداء

يعرف الأداء بأنه عبارة عن سلوك عملي يؤديه فرد أو مجموعة من الأفراد أو مؤسسة ويتمثل في أعمال وتصرفات وحركات مقصودة من أجل عمل لتحقيق هدف أو أهداف محددة[1].

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف للأداء المالي وسوف يتم التركيز على أهمها:

تعريف 1: يعد الأداء المالي جزء هام من الأداء الشامل للمؤسسة، والذي يقترن بأداء الوظيفة المالية داخل المؤسسة، ويرتكز على استخدام المؤشرات المالية مثل المردودية والنمو في تقييم أعمال هذه الوظيفة.

ويتمثل أداء الوظيفة المالية على مستوى المؤسسة في الحصول على الأموال المطلوبة بالقدر المناسب والوقت المناسب، وتقرير استخدامها بشكل كفؤ وفعال، وذلك للوصول إلى الأهداف والنتائج المالية المرغوبة[2].

[1] – عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2012، ص.14.

[2] – وليد لطرش، مصطفى العثماني، أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة شركة NCA رويبة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، تيبازة–الجزائر،2019،ص.666.

تعريف 2: وعرف الأداء المالي أيضاً بأنه " المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة[1].

تعريف 3: ويعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة[2].

تعريف 4: يعتبر أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح من غيرها[3].

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع الحالي للمنظمة في فترة زمنية معينة كما أنه يعبر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة و ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة بكفاءة و فعالية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

I. أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة

---

[1]– علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص.68.

[2]– دادان عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005، ص.304.

[3] - أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية-دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الثالث، أفريل 2020، ص.325.

للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ قرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة[1].

II. أهداف الأداء المالي:

تتمثل في[2]:

– ضمان المستوى الأمثل من السيولة المالية وبالتالي قدرة المؤسسة على مواجهة الاستحقاقات المالية وتفادي خطر العسر المالي.

– تحقيق مردودية عالية من خلال تدنية التكاليف الاستدانة والأموال الخاصة.

– تحقيق التوازن المالي.

– تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في مردودية المؤسسة.

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية[3]:

– يمكن المستثمر متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم.

– يساعد المستثمر في إجراء عملية التحميل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

---

[1]– محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.ص.46-47.

[2]– بوزيدي حسناء، مزاري مريم، دور الموازنة التقديرية للمبيعات في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،2018-2019،ص.12.

[3] – بن معيشة محمد، ضمام الحسن كالو، دور الرقابة الداخلية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العموم المالية و المحاسبية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2020-2021، ص.36

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحميل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث: معايير الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

I. معايير الأداء المالي[1]

النسب المالية لا تعني شيئا بحد ذاتها، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى حيث أن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيها إذا كانت مرتفعة أم منخفضة. وهنالك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي:

- **المعايير التاريخيةHISTORICAL STANDARDS** : وتكون مستمدة من فعاليات المنشاة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية ، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها واسنادها. كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

-**المعايير القطاعية الصناعيةINDUSTRY STANDARDS** : يستفيد المحلل بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء ،وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعته دوريا، خاصة وأن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموعة المنتوجات ، نسب استخدام الطاقة الانتاجية، درجة التباعد الجغرافي .... الخ.

-**المعايير المطلقة ABSOLUTE STANDARDS** : وهي تعنى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسب ذات العلاقة في منشأة معينة.

[1]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008،ص.ص.238-239.

-**المعايير المستهدفة TARGET STANDARDS** :وهي نسب تستهدف إدارة المنشاة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ، بالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة الفعل بتلك المستهدف تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

II. العوامل المؤثرة على الأداء المالي[1]

يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي، حيث تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى عوامل داخلية مثل: الرقابة على التكاليف، الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية، نسبة الفوائد المدفوعة للأصول، أما العوامل الخارجية فتمثلت في: السياسات المالية والاقتصادية، القوانين والتعليمات من طرف الدولة، كما أوضحت إحدى الدراسات أن الأداء المالي يتأثر بالميزة التنافسية للمؤسسات، المقدرة التنظيمية للمؤسسات، توازن المنظمة، ومدى تنفيذ العمليات في مواعيدها وتتمثل في:

الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بشركات أعمالها، فيه تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وتعتبر الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي حيث يمثل عدد المستويات الإدارية في الشركات، وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع الموظفين

[1]– سهلاوي زينب، يوس سمية، أثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة شركة سونلغاز–المدية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، قسم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،2019–2020، ص.ص.41–42.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركة اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

المناخ التنظيمي:

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

التكنولوجيا:

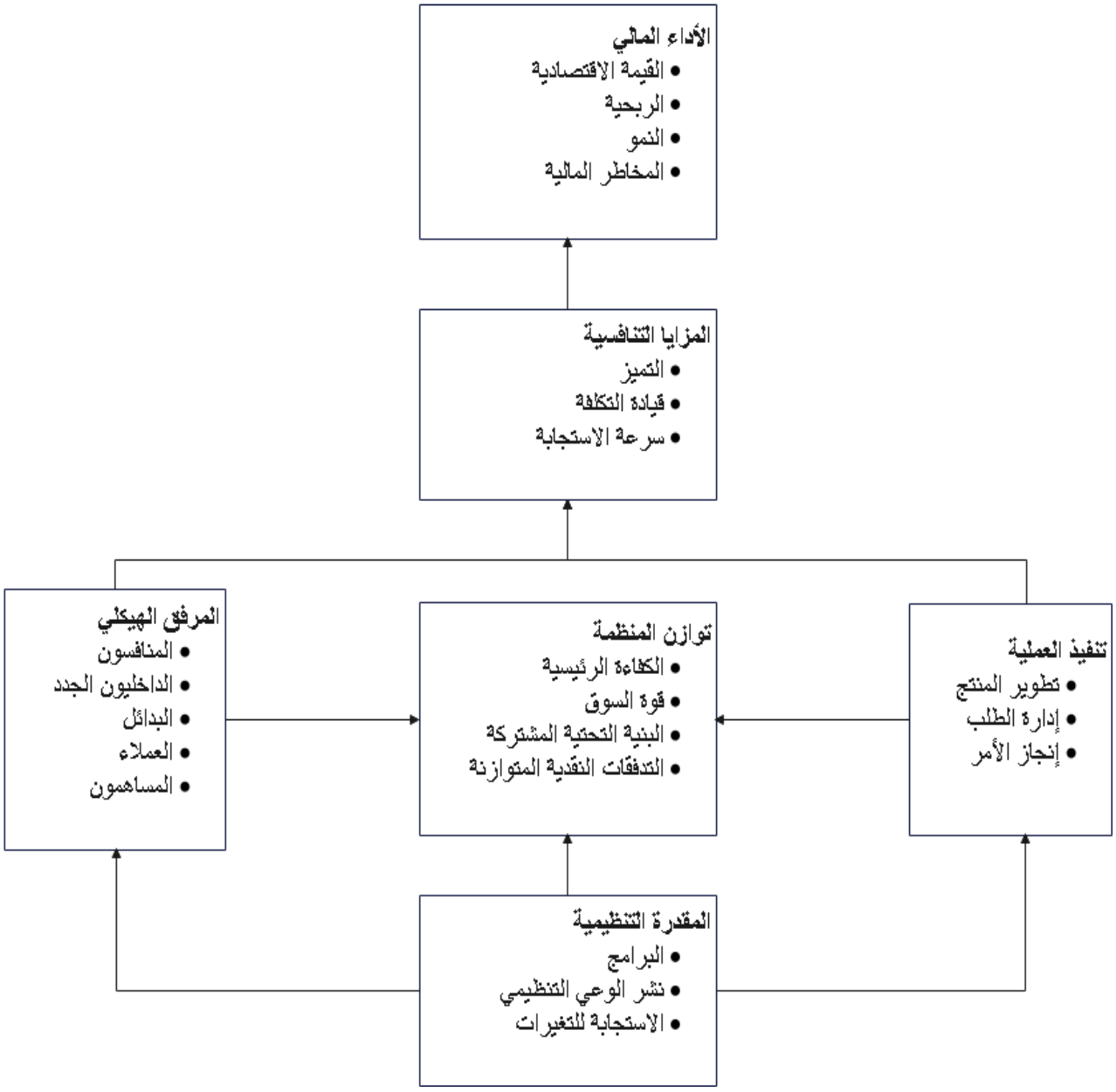
وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لابد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف المواءمة بين النقدية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تعطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

الحجم:

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها أقل فعالية وإيجابية من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات. يتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات التنظيمية التي تساهم في زيادة قدرة المنظمة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة، وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وبالتالي كسب مزايا تنافسية تؤدي إلى تطوير الأداء المالي.

العوامل التي تؤثر على الأداء المالي في المنشآت تتمثل في القيمة الاقتصادية للشركة والربحية والنمو وكذلك المخاطر المالية وذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-1): العوامل التي تؤثر على الأداء المالي



المصدر: سهلاوي زينب، يوس سمية، مرجع سابق ذكره، ص.43.

المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة هامّة في مختلف الّدراسات والبحوث الّتي تقوم بها المؤسسات، لذلك سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى مختلف المصطلحات المتعلقة بتقييم الأداء وتقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وأهميته

I. مفهوم تقييم الأداء

اتسع استخدام مفهوم تقييم الأداء بتطور الحضارات القديمة بسبب التأكيد الطبيعي على انجاز المهمات الانسانية على اختلاف درجة تعقيدها كضرورة لاستمرارية الحياة وتطورها ، وبالتالي فإن تقييم الأداء حتى بمفهومه التقليدي تضمن المراجعة والمراقبة وتحديد الصحيح من الخاطئ والانجاز في الوقت اللازم، وقد مُرِسَتْ عمليات واجراءات تقييم الاداء منذ قديم العصور مع الأخذ بعين الاعتبار بساطتها وتواضع أدواتها ووسائلها وكذلك أغراضها، حيث يشير التتبع التاريخي لعملية تقويم الأداء بأنها ممارسة قديمة عرفت في حضارات قديمة وتطورات مفاهيمها بتطور وسائل القياس والعمل الإداري بشكل عام [1].

يعد تقييم الأداء الأداة الذي به تستمر الأعمال وتنمو فهو المرأة التي تعكس نتيجة الأعمال للوقوف على حقيقة الأداء ومعرفة مدى التقدم تحقيق الأهداف المخططة ومدى تنفيذ العاملين لأدوارهم في الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف ومساعدة الإدارة في دعم نقاط التميز ومعالجة الخلل إن وجد[2].

وتتميز عملية تقييم الأداء بخمسة خصائص هي[3] :

- أنها عملية إدارية مخطط لها مسبقاً بشكل رسمي.

---

[1]– ابراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص.101.

[2]– سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مجموعة النيل العربية طباعة نشر وتوزيع، 2002، ص.464.

[3]– مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.238.

- أنها عملية إيجابية لأنها لا تسعى إلى كشف العيوب فقط وإنما تهتم أيضاً بنقاط القوة التي جسدها الفرد أثناء سعيه إلى تحقيق الهدف.
- أنها لا تتضمن إنجاز الواجبات فقط بل قياس مدى التزام الموظف بسلوكيات العمل المطلوب منه والنتائج التي تحققت من الالتزام بهذه السلوكيات خلال فترة التقييم
- أنها عملية شاملة وعامة في وقت واحد.

أي يشمل تقييم الاداء جميع العاملين في المنظمة رؤساء ومرؤوسين في كافة المستويات الادارية. وأخيراً، فإن تقييم أداء العاملين عملية مستمرة يوميا (غير موسمية) وإن كانت نتائجها النهائية تستخرج على فترات متباعدة، وما النتائج النهائية إلا تعبير عن التحليل لكافة الجزئيات والتحركات المتعلقة بالعمل اليومي للموظف، وقد يتم التقييم على أساس سنوي أو نصف سنوي او ربع سنوي أحيانا"

II. أهمية تقييم الأداء

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء كالآتي[1] :

1-أن تقييم الأداء يتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

2- يوضح العلاقات التبادلية بين المشروعات والالتزام بها ، فيساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

3-ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى القومي أو المستوى القطاعي أو مستوى المنشأة .

4- كذلك يساعد على ما يلي :

- توجيه العاملين في أداء أعمالهم .
- توجيه إشراف الإدارة العليا .

[1]-عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 1999، ص.ص.191-192.

– توضيح سير العمليات الإنتاجية .

– تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمنشأة سواء ما يتعلق في الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد.

تحقيق معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للإنتاج.

كما أن تعليم الأداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الاقتصادية موضوع التقييم نتيجة لارتباطها بأهداف وحقول أنشطة الوحدة الإنتاجية، مما يستدعي دائما بأن تكون عملية اختيار المؤشرات أو المعايير متفقة مع تنظيم الوحدة وامكاناتها المتاحة ،بما يناسب وينسجم مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وحسب النظام الذي تعمل فيه ، والخصائص الفنية التي تتميز بها الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة، اضافة إلى ذلك، فإن تحديد هذه المؤشرات يتوقف إلى حد كبير على نوعية ومقدار البيانات والمعلومات المتوفرة.

المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء المالي

يمكن تقديم عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

تعريف 1: يقصد بتقييم الأداء المالي تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة لإدارة المؤسسة، وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة. ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[1]."

تعريف 2: مدى تحقيق المؤسسة لهامش يزيل عنها العسر المالي وظاهرة الإفلاس، أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على التصّدي للمخاطر والصعاب المالية[2].

[1]– زبيدي البشير، سعيدي يحيى، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، 2016، ص.92.

[2]– محلق عبد الغني، استخدام مقاييس ونسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة–دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج AFRICAVERبالطاهير جيجل–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير مالي، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2015–2016، ص.71.

تعريف 3: يقصد بعملية تقييم الأداء المالي قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف وعلى نحو الموضوع مسبقا[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو "عملية تقوم بقياس الأداء المالي و إحدى الأدوات الأساسية التي تساعد على تحسين أداء المؤسسة، فهو خطة عمل يعتمد على سلوكية أفراد المؤسسة في الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة و عملية مقارنة بينٌ الانجازات الفعلية و الأهداف المسطرة في نهاية فترة زمنية معينة و ذلك من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية التي تساعد المؤسسة على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها".

المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

I. أهمية تقييم الأداء المالي

يسمح تقييم الأداء المالي للمؤسسة بالإحاطة بالعديد من الجوانب، كما يسمح لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة من التعرف على نقاط قوة وضعف المؤسسة.

أولا: الجوانب التي يركز عليها تقييم الأداء المالي

يلقي الضوء على الجوانب الآتية[2]:

- تقييم ربحية الشركة
- تقييم سيولة الشركة .
- تقييم تطور نشاط الشركة
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.

[1]- بن طاولة ياسمين، بن قاضي أسماء، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2015-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019، ص.33.

[2]- محمد محمود الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص.ص.47-48.

– تقييم تطور حجم الشركة .

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات.

إن أهمية تقييم الأداء المالي للشركات تكمن في أنها تساعد في توفير جانب كبير من الشفافية للمستثمرين الجدد إضافة إلى أنها تبين جدوى الاستثمار في الشركات محل الدراسة في الفترات السابقة[1].

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتحقيقها لمستوى أداء مالي عالي[2]

تكتسي عملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ. يعتبر الأداء المالي المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات، إذ عدم تحقيق أداء مالي بالمستوى المطلوب يعرض وجود هذه المؤسسات للخطر .

ب. يعتبر تحقيق الأداء المالي بصورة جيدة الهدف الأساسي للمؤسسات، أما الأهداف الثانوية الأخرى للمؤسسة يمكن تحقيقها ضمنيا من خلال تحقيق مستوى عالي للأداء المالي .

ج. ميدان الأداء المالي هو ميدان الأداء الأكثر شيوعا في معظم بحوث الإدارة الاستراتيجية

[1]– موسى عبد الهادي نوفل وآخرون، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 إلى 2008، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، جوان 2012، ص.213.

[2]– محلق عبد الغني، مرجع سابق ذكره، ص.73.

د. المؤسسة ذات مستوى الأداء المالي المرتفع تكون أكثر قدرة على التعامل مع الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وتتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق.

هـ. تحقيق مستوى أداء مالي مرتفع يضمن للمؤسسة مركز تنافسي قوي، ويفتح المجال أمامها لتعزيز ذلك المركز وتطويره.

و. يقدم أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة، مما يسمح بتعديل الاستراتيجية والخطة وترشيد استخدام الموارد المتاحة

ز. يسمح بكشف نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية للمؤسسة .

ح. يهدف لقياس حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة .

ط. تسمح مؤشرات الأداء المالي بالحكم على درجة أمان المؤسسة ومدى قدرتها على البقاء في البيئة التنافسية، سمح الأداء المالي بالمستوى المرتفع للمؤسسة من نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية.

II. أهداف تقييم الأداء المالي[1]

بشكل عام إن الهدف الرئيسي من عملية التقييم هو تحسن الأداء وتطويره، ويمكن لعملية التقييم أن تحقق هدفها الرئيسي من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية المتعلقة أساسا بتزويد الوظيفة التخطيطية بالبيانات والمعلومات اللازمة، والتي تمكنها من حسن التخطيط والاشراف والتوجيه، ومساءلة الإدارية التنفيذية على مستوى أدائها للنشاط.

وهذه الأهداف الفرعية هي:

[1]– عادل علوطي، عبد المنعم مصالح، دور الموازنات التقديرية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية (2017–2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2020–2021، ص.ص.63–64.

1. **التزويد بالمعلومات** :إن عملية التقييم تزود الإدارة بالمعلومات الموضوعية على النتائج التي حققتها الإدارة التنفيذية، وكذلك تزويدها بالمعلومات الضرورية لوضع السياسات المستقبلية المالية.
2. **ترشيد عملية التخطيط** :ويتم ذلك من خلال تزويد عملية التخطيط والجهات القائمة عليها بالبيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ ومستوى كفاءة التنفيذ، معوقات عملية التنفيذ وسيل علاجها على نحو يضمن تطوير وتحسن مستوى أداء الوظيفة التخطيطية المالية نفسها، وفي نفس الوقت يضمن تحديد الأهداف المستقبلية على نحو أفضل وأكثر دقة.
3. **ترشيد القرارات المالية** :يتم ذلك من خلال توفير للإدارة البيانات اللازمة التي تمكنها من متابعة تنفيذ القرارات.
4. **تشجيع تقييم الأداء الداخلي** :إن عملية التقييم التي تقوم بها هيئات الرقابة الخارجية لها دورا كبيرا في تشجيع إدارة المؤسسات على ممارسة تقييم الأداء الذاتي أو الداخلي، وبالتالي فإن عملية التقين هذه تساعد إدراك نقاط القوة والضعف، ومعرفة كيفية تطوير الأداء.
5. **بيان الأهمية الاقتصادية** :إن عملية التقييم تساعد في معرفة أهمية النشاط أو قطاع موضوع التقييم، وتبين مدى مساهمة هذا القطاع في تحقيق أهداف التنمية على الصعيد الوطني.
6. **إرساء مبدأ المساءلة** :إن عملية التقييم الأداء المالي تعد الأساس الذي يبنى عليه مبدأ المساءلة، ومما لا شك أن المساءلة لها أهمية كبيرة على اعتبار أن هناك علاقة بن المساءلة والفساد المالي، ففي الحالات التي يغيب فيها نظام المساءلة أو يكون غير فعال، تزداد فرص حدوث الفساد، بل إن غياب المساءلة يشجع على حدوث الفساد.

المبحث الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سنتعرف على بعض أساسيات عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، حيث سنتناول كل من متطلبات نجاح هذه العملية وصعوباتها، كما سنتطرق إلى بعض الظواهر المتعلقة بهذه العملية، والمتمثلة في ظاهرة العسر والفشل المالي، كما سنحاول تخصيص جزء من هذا المبحث للربط بين أدوات التحليل المالي وعملية تقييم الأداء المالي، بالتطرق إلى استخدام هذه الأدوات في هذه العملية.

المطلب الأول: أنواع وأدوات تقييم الأداء المالي

I. أنواع تقييم الأداء المالي[1]

تعتبر عملية تقييم الأداء إحدى وسائل الإدارة الفعالة للتحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة للوحدة و أداة للكشف عن الانحرافات وردها للجهات المسؤولة عنها، فهي عملية ملازمة لنشاط الوحدة لكونها تكشف عن نسبة التحقق من الأهداف المخططة والمتاحة و المعيارية و غيرها، فيتأثر بموجبها مستوى الأداء الذي قطعته الوحدة كما تتأثر كفاءة استخدام الموارد المتاحة للوحدة في الوصول إلى المستويات المطلوبة من الإنتاج، وعليه فإن عملية تقويم الأداء لا ينظر إليها بصورة مجردة و إنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية، و في ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من تقييم الأداء

تقييم الأداء المخطط: ويراد به تقويم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة و ذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط و السياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية ووفق مدة زمنية معينة

[1]– عطى الله عبد الرحمان، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية–دراسة حالة مجمع عبيدي–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 08ماي1945، قالمة، 2012–2013، ص.ص.37–38.

تقييم الأداء الفعلي: ويقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها و البشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الأخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت و تأشير درجة و مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية و هذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية و دراسة تطورها عبر فترات محددة خلال السنة كأن تكون عبر فصول السنة المذكورة وفي ضوء ما تكشفه المعايير و النسب التحليلية المعتمدة في الوحدة الاقتصادية و يقتضي الأمر كذلك مقارنة هذه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس الوحدة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المثيلة من نتائج خلال السنة المالية المعينة و السنوات السابقة أيضا.

تقييم الأداء المعياري: ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية المثالية.

تقييم الأداء العام(الشامل): ويقضي هذا النوع من تقويم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية القياس و التقويم.

II. أدوات تقييم الأداء المالي

أولا: الأدوات التقليدية لتقييم الأداء المالي

الموازنة التقديرية[1]:

يعتبر أسلوب الرقابة عن طريق إعداد الموازنات التقديرية من أهم الأساليب المستخدمة في الرقابة ،فقد قام سيدنا يوسف– **عليه السلام –** بإعداد موازنة القمح المتوقع انتاجه خلال فترة زمنية معينة في الدولة ثم حدد حجم الإنفاق والاستهلاك بناءا على ذلك .ويعتبر De gazeux أول من استخدم مصطلح الموازنات في كتابه سنة 1895حيث وصفها أنها جداول لاحتياجات من الموارد مع توقيت هذه الاحتياجات ولكن استخدام الموازنات التقديرية للرقابة يعتبر حديث العهد نسبيا ويرجع إلى سنة 1912 ، هذا ولقد زاد هذا الاهتمام بالموازنات التقديرية على إثر ظاهرة التضخم التي شملت معظم دول العالم سنة ، 1920الأمر الذي أكد ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط.

[1] – بوزيدي حسناء، مزاري مريم، مرجع سابق ذكره، ص.21.

التحليل المالي: لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة وكباقي وظائف المنشأة الأخرى وقد برز على وجه التحديد للوجود عام 1900 حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشآت. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1900، عندما أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، ثم ساير التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة كما أنه ساير التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية ووظيفة المحاسبة إلى أن أصبح جزءا لا يتجزأ من الإدارة المالية وموضوعا مستقلا بذاته يدرس في الجامعات والمدارس المتخصصة في مجال المال والاقتصاد[1].

وبالتالي يمكن تعريف التحليل المالي على أنه:

معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشكل لاتخاذ القرارات المستقبلة والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد UNCERTAINTYوهي مهمة في مشاريع الدولة المركزية لأن المجتمع هو من يتحمل الخسائر الناجمة عن فشل المشاريع[2].

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات ويعتمد التحليل المالي أصلاً على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة[3].

[1]– عبد الستار مصطفى السياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص.47.

[2]– خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص.54.

[3]– منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.12.

مما سبق يمكن القول بأن التحليل المالي يهدف إلى تشخيص المشاكل التشغيلية والمالية التي تعاني منها المنشأة من خلال التعرف على بعض المظاهر السلبية – كانخفاض مستويات الربحية مثلا – ثم الوقوف على أهم أسبابها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها[1].

فهو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروع وعلى المستوى القومي لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ قرارات وبالتالي فهي تخدم أغراض التخطيط كما أنها تلى مرحلة التنفيذ من ثم فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل[2].

ثانيا: الأدوات الحديثة لتقييم الأداء المالي

بطاقة الأداء المتوازن:

مع تطور أهداف المؤسسات وتنوع استراتيجياتها أدى إلى ظهور ضعف في الأساليب التقليدية لتقويم الأداء المالي للمؤسسة، لتظهر مؤشرات ومقاييس جديدة تعوض القصور وتزيل النقص القائم في المؤشرات المالية القائمة على أساس تعظيم الربحية دون النظر إلى المؤشرات الأخرى ذات الأثر من خلال استخدام أسلوب بطاقة الأداء المتوازن[3].

إن بطاقة الأداء المتوازن تقيس الأداء المالي الحالي والمستقبلي من خلال التفاعل المتوازن الذي يتم بين متغيرات الأبعاد وكل بعد يعكس وجهة نظر المستفيد منه[4].

---

[1]– محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص.49.

[2]– نهال فريد مصطفى، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص.43.

[3]–. نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة–بسكرة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018–2019، ص.173.

[4]– مرجع سابق ذكره، ص.173.

عّرف مبتكرا بطاقة الأداء المتوازن كلا من **Robert Kaplan** و**David Norton** في أول ظهور رسمي لها وذلك بمجلة هارفارد سنة 1992ب "أنها مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم للمديرين بالمستوى الإداري الأول صورة واضحة وشاملة لأداء منظمتهم"[1].

لوحة القيادة:

تعتبر لوحة القيادة المالية من بين الطرق الحديثة لتقييم الأداء المالي، لكن جذورها تعود إلى القرن العشرين حيث كان تطبيقها بصفة غير مباشرة ثم إلى الثلاثينات من القرن الماضي حيث كان يتم تطبيقها من قبل أكبر الشركات في ذلك الوقت لتشهد عودتها بقوة في سنة 1680بفرنسا، تنطلق فكرة إعداد لوحة القيادة من تشخيص وضعية المؤسسة، أي تحديد كافة العوامل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة في الآجال المحددة، ومحاولة التحكم فيها من أجل تحسين الوضعية العامة، حيث أن لوحة القيادة المالية عي عبارة عن وسيلة تسيير تجمع مؤشرات مالية المناسبة للمسؤولين لقيادة أداء النشاط الذي يمارسونه.

لوحة القيادة المالية هي أداة لقيادة المؤسسة من الجانب المالي تكون تحت تصرف المدير المالي بهدف اتخاذ القرارات والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة، كما أن هذه اللوحة تتكون من مجموعة من البيانات المالية يمكن من خلالها الحكم على الأداء المالي للمؤسسة[2].

[1]– حازم حجلة سعيدة، استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة لرفع أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي صناعي مالي و محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016–2017، ص.120.

[2]- بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فاري، المدية، 2016–2017، ص.ص.153–154.

المطلب الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب وتقييم الأداء المالي من الموضوعات الحديثة التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي[1]:

- **ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للمؤسسة:** إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

- **ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:** يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء وتعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءا على الأسس والمعايير المحددة.

- **ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:** يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارناتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

- **ويجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:** ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة وعلى فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحيا وتداركها في المستقيل.

- **التكامل مع العملية الإدارية:** إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل

[1]- نوي سماح، مرجع سابق ذكره، ص.ص.123-124.

مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير التقييم. أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

- **ويجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه** :يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها.

المطلب الثالث: صعوبات عملية تقييم الأداء المالي

تواجه عملية تقييم الأداء المالي العديد من الصعوبات لأنها عملية معقدة، قد تكوف هذه الصعوبات عائقا كبيرا في نجاحها، وبالتالي تؤدي بالمؤسسة إلى الفشل، ومن ببين هذه الصعوبات نذكر منها[1]:

- صعوبة تحديد نموذج نظري متكامل وواضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية.
- عدم فعالية مقاييس الأداء الحالية في كشف حالات التعثر والإفلاس التي تتعرض إليها المؤسسة.
- صعوبة تحديد الأولويات والجوانب والمتغيرات الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء.
- سيطرة المقاييس الكمية في عملية القياس نظرا لسهولتها.
- غياب النظرة الشاملة للمخرجات والنتائج.
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه.

[1]- منصور رفيدة، مختيش خليدة، دور الآليات الحديثة للتحليل المالـــي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالـــة – سونلغـــاز المـــدية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019، ص.ص.19-20.

خلاصة الفصل:

إن الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أصبح يمثل محورا هاما وفعالا للنمو و الاستمرارية لذلك يتوجب علينا تقييم الأداء المالي لأنه هو المستوى الذي تسعى المؤسسة الوصول إليه وذلك باستغلال أمثل لكافة مواردها وإمكانياتها واستخدامها بشكل فعال وكفء.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي عنصر أساسي وأداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات حتى تمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتشخيصها وذلك عن طريق مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط ودراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها وكذا الكشف عن مواطن القوة والضعف ومحاولة معالجتها باتخاذ القرارات التصحيحية وعليه أضحى من الضروري أن تعتمده كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

وفي الفصل الموالي سنتناول إسقاط ما تطرقنا إليه في الفصلين السابقين على الجانب التطبيقي من خلال توضيح دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لشركة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية

تمهيد:

من خلال دراستنا النظرية حول التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وهذا من مختلف الجوانب، وللوصول إلى دراسة شاملة وواضحة سنتطرق إلى دراسة تطبيقية تعكس الجانب النظري المشار إليه في الفصلين السابقين، وقد قمنا بدراسة ميدانية للشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز للوسط بمديرية المدية " فرع من فروع مجمع سونلغاز".

تم تقسيم هذه الدراسة (الفصل) إلى مبحثين:

المبحث الأول: تعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بمديرية المدية

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بالمدية

المبحث الأول: تعريف بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بمديرية المدية

يعتبر قطاع الطاقة عصب الاقتصاد الجزائري، لا سيما قطاع الكهرباء والغاز متمثلا في الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (شركة قابضة). تحت المسمى (مجمع سونلغاز)، ومدى تأثيرها على جميع الجوانب سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والمواطن على حد سواء.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة وأهدافها

I. **تعريف المديرية**[1]: أنشأت المديرية سنة 1947 لتوزيع الطاقة الكهربائية والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى إقليم التيتري (ولاية المدية حاليا)، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان وتعتبر الوحدة المسماة بـ: مديرية المدية لتوزيع الكهرباء والغاز فرع من الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز إحدى (الشركات المهنية التجارية الخاضعة لمجمع سونلغاز)، والواقع مقرها الاجتماعي بالبليدة وتعمل المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع الضغط العالي والضغط المتوسط والضغط المنخفض، وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها.

II. **التغطية الإقليمية:** تقع مديرية التوزيع وسط مدينة المدية، بشارع بن عياد الطاهر يقابلها مستشفى محمد بوضياف، تغطي 64 بلدية ب 08 وكالات تجارية لعدد الزبائن الموصولين بالكهرباء: 219 156زبون، عدد الزبائن الموصولين بالغاز: 899 67 زبون، موزعة على (المدية 1 و2، البرواقية، قصر البخاري، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط، الشهبونية).

و6 وكالات تقنية في مجال الكهرباء تغطي شبكة كهربائية ب 67899 كم، و06 وكالات تقنية في مجال الغاز تغطي شبكة غازية تقدر ب 3296 كم.

III. **أهداف المديرية:**

- السهر على تقديم وتطوير وتحديث أحسن الخدمات لمختلف أنواع الزبائن

[1]– مقابلة مع السيد مسعود ساسان، رئيس قسم المالية والمحاسبة، يوم 2023/02/22 على الساعة 10.00.

- تطوير وتعزيز شبكة التوزيع بإقليم الولاية وتفعيل كل نشاط له علاقة بالصناعات الكهربائية والغازية.
- إنجاز المخططات الاستثمارية في آجالها المحددة.
- توفير بيئة عمل على تحصيل ديونها مع مختلف زبائنها في الآجال المتفق عليها وتحقيق أكبر أرباح ممكنة.
- مراعاة الجانب الاجتماعي تماشيا مع أهداف الشركة الأم.
- الحفاظ على مناصب الشغل وتحسين مستوى العمال.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية[1]

لكل مؤسسة هيكلها التنظيمي، الذي يحدد مكوناتها من أقسام ومصالح، ومهام كل منها.

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة التوزيع بالمدية



المصدر: قسم المالية والمحاسبة بمديرية التوزيع بالمدية.

[1] - مقابلة مع السيد مسعود ساسان، رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمديرية، يوم 2023/02/22 على الساعة 10:00.

شرح الهيكل التنظيمي للشركة[1]:

1-مدير التوزيع: يمثل مدير التنظيم قمة الهرم في المؤسسة، وهو مكلف في حدود صلاحياته بضمان توزيع الطاقة الكهربائية والغازية وإيصالها إلى زبائن المؤسسة في أحسن الظروف والنوعية الجيدة والاستمرارية في التقديم، والسعر المناسب.

2-الأمانة العامة: دورها التنسيق وتوزيع المراسلات وتوجيهها بين الأقسام ومصالح الشركة.

3-مصلحة الشؤون القانونية:

- يعد الممثل القانوني للشركة أمام القضاة (المحكمة، المجلس القضائي، المحكمة العليا)؛
- يتابع تنفيذ القرارات القانونية؛
- يتكفل بكل القضايا القانونية مثل رفع دعوى حول التعدي على ممتلكات الشركة أو الشكاوى ورفع الدعوى ضد المديرية من طرف الزبائن؛
- يساعد كل الأقسام في القضايا ذات الطابع القانوني (رفع دعوى قضائية)؛
- تنظيم المعلومات القانونية وتقديمها وقت الضرورة.

4-مهندس الأمن HSE: يقوم بالمهام التالية:

- إعداد مخطط الزيارات المبرمجة للنشاطات التحسيسية؛
- تحضير اجتماعات لجنة النظافة والأمن على مستوى المديرية؛
- السهر على تطبيق كل إجراءات الوقاية في مجال النظافة والأمن؛
- إعداد إحصائيات حول حوادث الغاز والكهرباء مع المصالح التقنية.

5-ملحق الاتصال: يقوم بالعديد من المهام نذكر منها ما يلي:

- تحضير وتنظيم المعلومات الموجهة إلى الجمهور والزبائن باستعمال كل الوسائل المتاحة؛
- المشاركة مع المديرية العامة في التظاهرات التجارية؛
- اقتراح مواضيع الإشهار وإعلام الزبائن حسب الطبيعة المحلية؛

[1]- مقابلة مع السيد مسعود ساسان، رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمديرية، يوم 2023/02/22 على الساعة 10:00.

- ربط علاقات وثيقة مع كل أنواع وسائل الاتصال.

6-مساعد الأمن الداخلي للمؤسسات: ويقوم بالمهام التالية:

- المتابعة الميدانية لكل المقاييس الأمنية داخل المديرية (الحراس، الجدران...الخ)؛
- تقديم تقرير دوري إلى المسئولين حول الوضعية الأمنية للمديرية ومختلف وكالاتها؛
- إعداد تقرير فوري بعد حدوث أي طارئ مباشر؛
- إعداد مخطط الأمن الداخلي بالتعاون مع المصالح الأمنية لولاية.

7-قسم تقنيات الكهرباء: يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة، تطوير الشبكة والقيام بالأشغال تحت التوتر (الكهرباء).

8-قسم تقنيات الغاز: يهتم بمراقبة واستغلال الشبكات الكهرباء، الصيانة وتطوير الشبكة.

9-قسم دراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز: وأغلب مهامه بالميدان:

- فيقوم بكل ما يتعلق بالدراسة كالموقع والمخططات.
- متابعة تنفيذ أشغال الكهرباء والغاز.

10- قسم الإدارة والصفقات:

- مكلف بإنشاء الطلبات الخاصة برخص الحفر والبناء واستقبال مخطط التشفير الخاص بمقدار الأشغال المرسل من مصلحة الدراسات، وغيرها من مهام تخصص السوق والبرمجة؛
- تسيير القروض الخاصة بأمر الدفع ومتابعة تنفيذها؛
- استقبال وإجراء الأمر بالدفع لكل فواتير المؤسسات المنفذة للمشاريع؛
- إنشاء عناصر الإحصاء الخاصة بتحقيق المشاريع- التقنية والمالية؛
- فتح وإغلاق رخص البرامج.

11-قسم العلاقات التجارية: يضم هذا القسم مجموعة من الوكالات تجارية: اثنان منها داخل مدينة المدية، و(06) ستة موزعة على إقليم الولاية، إضافة إلى (03) ثلاث مصالح:

أ-**مصلحة تطوير المبيعات:** وهي مصلحة مسؤولة على متابعة طلبات الزبون (التوتر المتوسط والضغط المتوسط) ومختلف الوثائق الخاصة بالإيصالات الجديدة أو إحداث تغيرات على مستوى الشبكة، إضافة إلى فوترة كل الأشغال الخاصة بطلب الزبون الجديد أو زبون مشترك.

ب-مصلحة التحصيل: تهتم بكل أمور الزبائن وملفاتهم مثل فوترة وتحصيل الديون.

ج-مصلحة الحسابات الكبرى: تهتم بكل ما يتعلق بزبائن الضغط العالي للغاز والتوتر العالي للكهرباء، من الجانب التجاري.

12-قسم تسيير أنظمة الإعلام الآلي: يقوم هذا القسم بـ:

- تسيير وصيانة عتاد الإعلام الآلي على مستوى المديرية والمصالح التقنية التابعة لها.
- طبع الفواتير الخاصة بالكهرباء والغاز.
- تطوير المعلوماتية.
- تحليل إحصائيات المشتريات والمبيعات.

13-قسم الموارد البشرية: يهتم بـ:

- تسيير تكوين الموظفين وتأهيلهم.
- تسيير الموارد البشرية كالتوظيف، الحضور، الغياب، العطل، الأجور.

14- مصلحة الشؤون العامة: وتتمثل مهامها في:

- تسيير الوسائل المادية.
- مراقبة وتسيير النظافة وصيانة المقرات.
- تسيير بريد المديرية.
- السهر على تسيير الممتلكات المتنقلة.
- تموين مختلف المصالح.
- الاهتمام بالمشتريات.
- تنظيم حظيرة السيارات كالتأمين، المتابعة، الوقود.

15- قسم تخطيط الكهرباء والغاز: وتتمثل مهامه في:

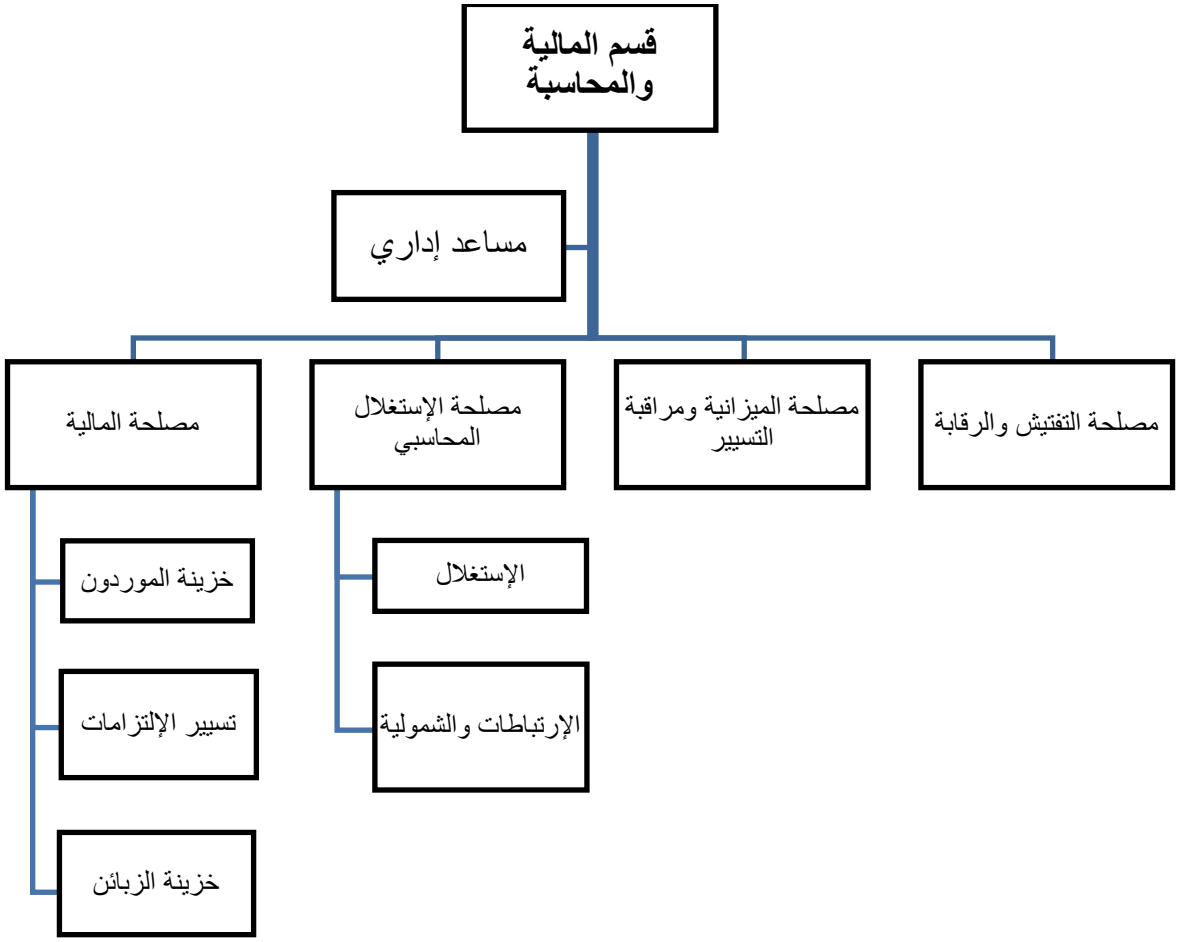
- إنجاز المخطط الرئيسي لشبكة الكهرباء والغاز للمديرية.
- دراسة المخططات لإعادة التخطيط لشبكات الغاز والكهرباء.
- ضمان احتياجات المديرية بكل الدراسات الخاصة (ضياع الطاقة).
- إنجاز طلبات الربط.
- تشكيل بنك معلومات لاحتياجات الدراسات الخاصة بالكهرباء والغاز.

16- قسم المالية والمحاسبة: ويقوم بالمهام التالية:

- تتبع حسابات الخزينة ومراقبة الظروف البنكية.
- إعداد التنبؤات للخزينة على المدى القصير.
- الرقابة على صناديق الوكالات التجارية.
- إجراء مركزية الصناديق.
- إعداد الميزانية السنوية.
- إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط.
- ضمان متابعة ومراقبة العمليات المحاسبية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة



المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمديرية التوزيع بالمدية

تقديم قسم المالية والمحاسبة[1]:

قسم المالية والمحاسبة يهتم بتسجيل العمليات محاسبيا والقيام بأعمال نهاية السنة بالإضافة إلى إعداد القوائم المالية والجداول الملحقة حساب الضرائب وتقديم التصريحات وكذا الضمان الاجتماعي، إعداد الموازنات التقديرية، إعداد جدول التقارب البنكي والقيام بالمراقبة الدورية لمختلق الأقسام، ويتفرع قسم المالية والمحاسبة إلى المصالح التالية:

[1]- مقابلة مع السيد مسعود ساسان، رئيس قسم المالية والمحاسبة بالمديرية، يوم 2023/02/22 على الساعة 10:00.

1- مصلحة المالية:

المهام الأساسية لهذه المصلحة هي متابعة حركة الأموال سواء كانت بغرض استثماري أو استغلالي، بحيث تخص كل عمليات الدفع، أي التدفقات المالية التي تتعلق بالمؤسسة مع البنوك ومصالح البريد.

2- مصلحة الاستغلال المحاسبي:

تقوم هاته المصلحة بجمع كل المعلومات ومعالجتها محاسبيا مع مراعاة النظام المحاسبي ومبادئه، بإتباع جميع مراحل التسجيل المحاسبي (بما فيها تسجيل عمليات المحاسبة التحليلية) للوصول إلى القوائم المالية وتحديد النتيجة.

3- مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير :

وتقسم أعمالها إلى قسمين:

أ- **الموازنات التقديرية:** تسهر على إعداد موازنة تقديرية خلال فترة معينة، سواء على المدى الطويل أو القصير من ناحية التدفقات ومقارنتها مع الموازنات الفعلية لحساب الانحراف ولتقييم أداء المؤسسة.

ب- **مراقبة التسيير:** مراقبة جميع العمليات وتحليل الوضعية التسييرية للمؤسسة من خلال الجدول التحليلي ودراسة الحلول الممكنة، وتحديد مراكز المسؤولية وتحسين المردودية في المؤسسة وتحليل الانحرافات واكتشاف أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

4- مصلحة التفتيش والرقابة:

تقوم هذه المصلحة بمراقبة عمليات التسيير لمختلف الأقسام ومدى احترام الإطار القانوني والمبادئ الأساسية لأدوات التسيير لكل قسم.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز بالمدية

سوف نقوم في هذا المبحث بعرض القوائم المالية وجدول حسابات النتائج وتحليلها وكذا حساب النسب ومؤشرات التوازن المالي خلال السنوات 2020 و2021 و 2022.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية والوظيفية لمديرية سونلغاز

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة والميزانية الوظيفية محل الدراسة وهذا لتسهيل عملية الحساب وتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

ا. إعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال الفترة 2020-2021-2022.

جدول رقم(3-1): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
			الأموال الخاصة	13898596555,97	67%
الأصول الثابتة	16297904620,18	78%	**الخصوم الغير الجارية**	4244852050,53	20%
الأصول المتداولة	4463785130,17	22%	**الخصوم الجارية**	2618241143,85	13%
المجموع العام للأصول	20761689750,35	100%	**المجموع العام للخصوم**	20761689750,35	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2)

جدول رقم(3-2): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2021

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
			الأموال الخاصة	14272621070,56	63%
الأصول الثابتة	18088476701,87	80%	الخصوم الغير الجارية	4727932098,57	21%
الأصول المتداولة	4551117975,03	20%	الخصوم الجارية	3639041507,77	16%
المجموع العام للأصول	22639594676,90	100%	المجموع العام للخصوم	22639594676,90	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(3، 4)

جدول رقم(3-3):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
			الأموال الخاصة	13905665129,12	62%
الأصول الثابتة	19205533300,15	85%	الخصوم الغير الجارية	5277087160,92	23%
الأصول المتداولة	3309627499,05	15%	الخصوم الجارية	3332408509,16	15%
المجموع العام للأصول	22515160799,20	100%	المجموع العام للخصوم	22515160799,20	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(5، 6)

II. إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال الفترة 2020-2021-2022.

حيث قمنا بتحويل الميزانية المالية لمؤسسة سونلغاز إلى ميزانية وظيفية للاعتماد عليها في التشخيص المالي وتحصلنا على الميزانيات التالية وذلك للسنوات 2020-2021-2022.

جدول رقم(3-4): الميزانية الوظيفية لجانب الاستخدامات للسنوات 2020-2021-2022

الاستخدامات	2020	2021	2022
الاستخدامات المستقرة:			
برامج الكمبيوتر وماشابه ذلك	2 947 940,27	1 473 970,14	0,00
أراضي	10 034 098,58	10 034 098,58	10 034 098,58
تهييئات وترميمات الأراضي	27 959 924,40	26 455 918,92	24 951 913,47
مباني	418 309 609,33	426 322 238,60	514 991 109,61
منشآت تقنية ومعدات	12 987 327 539,86	13 108 927 709,80	14 156 973 397,66
تثبيتات معنوية أخرى	1 211 716 521,42	1 302 991 263,19	1 338 090 489,41
تثبيتات يجرى إنجازها	1 639 608 986,32	3 212 271 502,64	3 160 492 291,42
مجموع الاستخدامات المستقرة	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
الاستخدامات الجارية للاستغلال:			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	73 924 408,56	648 665,84	331 451,58
زبائن	4 102 991 188,24	4 256 209 620,10	2 985 678 854,21
ضرائب	130 900 226,43	170 671 584,61	111 077 522,09
مجموع الاستخدامات الجارية للاستغلال	4 307 815 823,23	4 427 529 870,55	3 097 087 827,88
الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال:			
مدينون آخرون	18 782 411,28	37 632 735,72	83 560 979,59

مجموع الاستخدامات الجارية خارج الاستغلال	18 782 411,28	37 632 735,72	83 560 979,59
استخدامات الخزينة:			
الخزينة	137 186 895,66	85 955 368,76	128 978 691,58
مجموع استخدامات الخزينة	137 186 895,66	85 955 368,76	128 978 691,58
مجموع الاستخدامات	20 761 689 750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 3، 5)

جدول رقم(3-5):الميزانية الوظيفية لجانب الموارد للسنوات 2020-2021-2022.

الموارد	2020	2021	2022
الموارد الدائمة:			
فوارق إعادة التقييم	609 178 902,10	609 178 902,10	0,00
نتيجة صافية	- 1 243 461 088,24	-1 392 284 981,22	-2 419 170 318,43
رؤوس أموال خاصة/ ترحيل من جديد	- 10 201 486,06	-10 201 486,06	0,00
حصة الشركة المدمجة	14 543 080 228,17	15 065 928 635,74	16 324 835 447,55
ديون طويلة الأجل			
قروض وديون مالية	96 466 801,17	108 133 755,58	114 006 698,94
ديون أخرى غير جارية			
مجموع الموارد الدائمة	13 995 063 357,14	14 380 754 826,14	14 019 671 828,06
الموارد الجارية للاستغلال:			
موردون وحسابات ملحقة	615 394 542,58	1 496 295 851,89	1 027 460 471,67
الضرائب	154 917 659,33	272 340 582,28	176 832 943,04
مجموع الموارد الجارية للاستغلال	770 312 201,91	1 768 636 434,17	1 204 293 414,71

موارد الجارية خارج الاستغلال:			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	4 148 385 249,36	4 619 798 342,99	5 163 080 461,98
ديون أخرى جارية	1 847 928 941,94	1 870 405 073,60	2 128 115 094,45
مجموع الموارد الجارية خارج الاستغلال	5 996 314 191,30	6 490 203 416,59	7 291 195 556,43
موارد الخزينة:			
خزينة سلبية	0,00	0,00	0,00
مجموع الموارد	20 761 689 750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(2، 4، 6)

التعليق: نلاحظ من خلال الميزانية الوظيفية للسنوات 2020 ، 2021 ، 2022 أن الاستخدامات المستقرة أكبر من الموارد الدائمة هذا يعني أن مؤسسة سونلغاز تعتمد على مواردها الدائمة في تمويل استخداماتها المستقرة.

كذلك استخدامات الخزينة نلاحظ أنها أكبر من موارد الخزينة والتي كانت منعدمة خلال السنوات الثلاث وبما أن الخزينة الصافية هي الفرق بين استخدامات وموارد الخزينة فحتما تكون موجبة وتأخذ القيمة نفسها لاستخدامات الخزينة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج للسنوات قيد الدراسة 2020-2021-2022.

جدول رقم (3-6): جدول حساب النتائج للسنة المالية 2020/2019.

البيان	2020	2019
رقم الأعمال	4 915 011 179,63	4 909 295 145,57
الخدمات المقدمة لإنتاج الطاقة والمعدات	234 327 180,07	0,00
الانتاج المثبت	364 798,29	3 988 328,64
إعانات الاستغلال	0,00	
تلقي خدمات إنتاج الطاقة والمعدات	-3 055 607 727,33	-3 097 643 437,13
إنتاج السنة المالية	2 094 095 430,66	1 815 640 037,08
مشتريات الاستهلاك	-41 379 795,02	-82 436 323,03
خدمات واستهلاكات أخرى	-421 738 698,61	-389 672 566,72
تلقي فوائد الخدمات	-773 847 783,97	-919 653 360,97
استهلاك السنة المالية	-1 236 966 277,60	-1 391 762 250,72
القيمة المضافة للاستغلال	857 129 153,06	423 877 786,36
مصاريف المستخدمين	-1 297 933 773,71	-1 161 074 364,78
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-98 907 541,52	-92 248 457,43
الفائض الإجمالي للاستغلال	-539 712 162,17	-829 445 035,85
المنتجات العملياتية الأخرى	216 611 598,28	193 798 862,09
مصاريف عملية أخرى	-20 693 336,60	-8 268 953,29
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-1 127 100 321,71	-1 058 455 822,17
مصروفات الاستهلاك والمخصصات الأخرى المستلمة	0,00	
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	227 433 133,96	213 064 559,98

مخصصات الاستهلاك وغيرها من المخصصات المقدمة	0,00	
النتيجة العملياتية	1 243 461 088,24-	1 489 306 389,24-
مصاريف مالية	0,00	176 697,39-
النتيجة المالية	0,00	176 697,39-
نتيجة عادية قبل الضرائب	1 243 461 088,24-	1 489 483 086,63-
ضرائب مستحقة على النتيجة العادية		
ضرائب الدخل الأخرى		
إجمالي الدخل للأنشطة العادية	5 593 747 890,23	5 320 146 896,28
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	6 837 208 978,47-	6 809 629 982,91-
النتيجة الصافية للأنشطة المالية	1 243 461 088,24-	1 489 483 086,63-
مصاريف غير تشغيلية المقبوضة		
مصاريف غير تشغيلية المقدمة	0,00	
النتيجة الصافية للسنة المالية	1 243 461 088,24-	1 489 483 086,63-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(7).

جدول رقم(3-7): جدول حساب النتائج للسنة المالية 2021/2020.

البيان	2021	2020
رقم الأعمال	5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
الانتاج المثبت	0,00	364 798,29
إعانات الاستغلال	0,00	
إنتاج السنة المالية	2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
مشتريات الاستهلاك	71 861 126,09-	41 379 795,02-
خدمات واستهلاكات أخرى	370 382 076,98-	421 738 698,61-
استهلاك السنة المالية	1 342 135 153,89-	1 236 966 277,60-

القيمة المضافة للاستغلال	1 456 587 306,93	857 129 153,06
مصاريف المستخدمين	-1 494 368 672,67	-1 297 933 773,71
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-102 347 753,06	-98 907 541,52
الفائض الإجمالي الاستغلال	-140 129 118,80	-539 712 162,17
المنتجات العملياتية الأخرى	225 987 914,61	216 611 598,28
مصاريف عملية أخرى	-25 911 884,38	-20 693 336,60
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-1 477 109 876,32	-1 127 100 321,71
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	24 877 983,67	227 433 133,96
النتيجة العملياتية	-1 392 284 981,22	-1 243 461 088,24
مصاريف مالية	0,00	0,00
النتيجة المالية	0,00	0,00
نتيجة عادية قبل الضرائب	-1 392 284 981,22	-1 243 461 088,24
ضرائب مستحقة على النتيجة العادية		
ضرائب الدخل الأخرى		
إجمالي الدخل للأنشطة العادية	6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	-7 534 983 137,80	-6 837 208 978,47
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-1 392 284 981,22	-1 243 461 088,24
النتيجة الصافية للسنة المالية	-1 392 284 981,22	-1 243 461 088,24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(8)

جدول رقم(3-8): جدول حساب النتائج للسنة المالية 2022/2021.

البيان	2022	2021
رقم الأعمال	4 855 148 735,98	5 521 408 863,16
الانتاج المثبت	8 191 735,03	0,00
إعانات الاستغلال	0,00	0,00

إنتاج السنة المالية	4 863 340 471,01	2 798 722 460,82
مشتريات الاستهلاك	-70 833 686,37	-71 861 126,09
خدمات واستهلاكات أخرى	-285 068 999,86	-370 382 076,98
استهلاك السنة المالية	-4 799 536 877,16	-1 342 135 153,89
القيمة المضافة للاستغلال	63 803 593,85	1 456 587 306,93
مصاريف المستخدمين	-1 600 084 076,15	-1 494 368 672,67
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-71 883 870,00	-102 347 753,06
الفائض الإجمالي عند الاستغلال	-1 608 164 352,30	-140 129 118,80
المنتجات العملياتية الأخرى	237 249 862,21	225 987 914,61
مصاريف عملية أخرى	-31 488 799,54	-25 911 884,38
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-1 191 764 695,68	-1 477 109 876,32
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	175 007 733,54	24 877 983,67
النتيجة العملياتية	-2 419 160 251,77	-1 392 284 981,22
مصاريف مالية	-10 066,66	0,00
النتيجة المالية	-10 066,66	0,00
نتيجة عادية قبل الضرائب	-2 419 170 318,43	-1 392 284 981,22
ضرائب مستحقة على النتيجة العادية		
ضرائب الدخل الأخرى		
إجمالي الدخل للأنشطة العادية	5 515 282 469,23	6 142 698 156,58
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	-7 934 452 787,66	-7 534 983 137,80
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-2 419 170 318,43	-1 392 284 981,22
النتيجة الصافية للسنة المالية	-2 419 170 318,43	-1 392 284 981,22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(9).

التعليق:

إنتاج السنة المالية:

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للسنوات 2020 ، 2021 ، 2022 أن إنتاج الفترة لمؤسسة سونلغاز في تزايد من 2020 إلى 2022 ، مما يعني أن المؤسسة زادت من حصتها السوقية.

استهلاك السنة المالية:

استهلاك الفترة سالب فهو ينخفض من سنة 2020 إلى 2022 وهذا راجع إلى انخفاض المشتريات.

القيمة المضافة للاستغلال

تعبر القيمة المضافة على الفرق بين المدخلات والمخرجات المالية المباشرة أي الفرق بين المبيعات والتكاليف وبالتالي فإن هذا المؤشر يظهر مدى تحكم المؤسسة في تكاليفها المتغيرة ومما تظهره الأرقام في الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال في تذبذب خلال ثلاث سنوات، حيث ارتفع في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 لينخفض بعدها في سنة 2022 وهذا راجع إلى التقلبات التي شهدها استهلاك الفترة وإنتاج الفترة.

إجمالي فائض الاستغلال:

يعبر فائض الاستغلال الإجمالي عن رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال أي الثروة المتولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي، حيث نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال سالب خلال ثلاث سنوات، حيث شهد ارتفاع في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ليعود إلى الانخفاض بعدها في سنة 2022 وهذا راجع راجع إلى التقلبات التي شهدتها الضرائب والرسوم خلال هذه السنوات.

النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال):

تعبر نتيجة الاستغلال على مدى قدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال تحمل التكاليف المتعلقة بسياستها الاستثمارية، ومن خلال جداول حساب النتائج نلاحظ انخفاض النتيجة العملياتية من سنة

2020 إلى سنة 2022 وهذا بسبب التقلبات التي شهدتها في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات و استرجاعات في خسارة القيمة والمؤونات.

النتيجة المالية:

نلاحظ أنها منخفضة من سنة 2020 إلى سنة 2022 وهذا راجع إلى انخفاض في المصاريف المالية.

النتيجة العادية قبل الضرائب:

نلاحظ أنها منخفضة من سنة 2020 إلى سنة 2022 وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة المالية.

النتيجة الصافية:

نلاحظ انخفاض في النتيجة الصافية من سنة 2020 إلى سنة 2022 وهذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الثالث: التشخيص المالي بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي

I. تشخيص الوضع المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

نقصد بمؤشرات التوازن المالي حساب كل من رأس مال العامل وكذلك الاحتياج من رأس مال العامل إضافة إلى الخزينة الصافية وفي ما يلي سنفصل كل مؤشر على حدى.

1-حساب رأس مال العامل FR:

1-1-حساب رأس مال العامل الصافي

يحسب وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

رأس مال العامل=الأصول الجارية – الخصوم الجارية

جدول رقم(3-9):حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية

البيان	2020	2021	2022
الأصول الجارية (1)	4 463 785 130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05
الخصوم الجارية (2)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
رأس مال العامل (1)-(2)	1 845 543 986,32	912 076 467,26	-22 781 010,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1، 2، 3، 4، 5،6).

الطريقة الثانية: حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

رأس مال العامل= الأموال الدائمة – التثبيتات الغير جارية

جدول رقم(3-10): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية

البيان	2020	2021	2022
الأموال الدائمة (1)	18 143 448 606,50	19 000 553 169,13	19 182 752 290,04
التثبيتات الغير جارية (2)	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
رأس مال العامل (1)-(2)	1 845 543 986,32	912 076 467,26	-22 781 010,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1، 2، 3، 4، 5،6).

التعليق: من خلال الجدولين السابقين أن رأس مال العامل ذو قيمة موجبة خلال سنتين 2020و2021 هذا يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الدائمة أي وجود فائض في السيولة في المدى القصير والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في المدى القصير، وفي سنة 2022 نلاحظ أن رأس مال العامل كان سالبا يعني هناك عجز في تسديد المستحقات بسبب عدم توفر السيولة اللازمة أي أن المؤسسة لم تستطيع تمويل أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الدائمة.

1-2- حساب رأس مال العامل الخاص:

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة – التثبيتات الغير الجارية

جدول رقم (3-11): حساب رأس مال العامل الخاص

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة (1)	13 898 596 555,97	14272621070,56	13 905 665 129,12
التثبيتات الغير جارية (2)	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
رأس مال العامل الخاص (1)-(2)	-2 399 308 064,21	-3815855631,31	-5299868171,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: ظهور نتيجة سالبة خلال السنوات الثلاث يعني أن المؤسسة اعتمدت في تمويل أصولها على مصادر أخرى.

1-3- حساب رأس مال العامل الأجنبي

رأس مال العامل الأجنبي = الخصوم الجارية + الخصوم الغير الجارية

جدول رقم (3-12): حساب رأس مال العامل الأجنبي

البيان	2020	2021	2022
الخصوم الجارية (1)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
الخصوم الغير جارية (2)	4 244 852 050,53	4 727 932 098,57	5 277 087 160,92
رأس مال العامل الأجنبي (1)+(2)	6 863 093 194,38	8366973606,34	8609495670,08

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(2، 4، 6)

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى ارتفاع في مجموع الخصوم.

1-4- حساب رأس مال العامل الإجمالي

رأس مال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول الجارية

جدول رقم(3-13):حساب رأس مال العامل الإجمالي

البيان	2020	2021	2022
رأس مال العامل الإجمالي	4463785130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 3، 5)

التعليق: قيمة رأس المال العامل الإجمالي في انخفاض مقارنة بالأموال الخاصة وهو مؤشر إيجابي يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا، أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها مما يسمح بتحقيق سيولة معتبرة.

2- حساب احتياجات رأس مال العامل BFR:

يحسب كالتالي:

احتياجات رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم الجارية

جدول رقم(3-14):حساب احتياجات رأس مال العامل

البيان	2020	2021	2022
الأصول المتداولة (1)	4 463 785 130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05
الخصوم الجارية (2)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
احتياجات رأس مال العامل (2-1)	1 845 543 986,32	912 076 467,26	-22 781 010,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن احتياجات رأس المال العامل موجب في سنتي 2020 و 2021 وهذا يدل على أن المؤسسة سونلغاز بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، أما في سنة 2022 نلاحظ أن احتياج رأس مال العامل سالب وهذا يدل على أن مؤسسة سونلغاز غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.

3- حساب الخزينة

يحسب كالتالي:

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل

جدول رقم(3-15):حساب الخزينة

البيان	2020	2021	2022
رأس مال العامل (1)	1 845 543 986,32	912 076 467,26	-22 781 010,11
احتياجات رأس مال العامل (2)	1 845 543 986,32	912 076 467,26	-22 781 010,11
الخزينة (2-1)	0,00	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ما تم تداوله مسبقا.

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن الخزينة صفرية خلال ثلاث سنوات، وفي هذه الحالة يكون فيها كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل متساويان، مما يعني أن المؤسسة تتحكم جيدا في توازنها المالي ولكن هذا من الصعب تحقيقه في المدى القصير وتعتبر هذه الوضعية المثلى لا إفراط ولا تبذير.

II. تشخيص الوضع المالي بواسطة النسب المالية

1- نسب السيولة

1-1-نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

جدول رقم(3-16): نسبة السيولة العامة

البيان	2020	2021	2022
الأصول الجارية (1)	4 463 785 130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05
الخصوم الجارية (2)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
النسبة (2)/(1)	1,70	1,25	0,99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نلاحظ خلال سنة 2020 و2021 أن نسبة السيولة العامة لمؤسسة سونلغاز أكبر من الواحد فهذا يعني أن الأصول المتداولة غطت ديونها قصيرة الأجل و لهذا فان المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل أي أنها بعيدة عن مشاكل في الخزينة، أما في سنة 2022 فنلاحظ أن نسبة السيولة العامة هي 0.99 أي أنها أقل من الواحد فهذا يعني أن الأصول المتداولة لم تغطي ديونها قصيرة الأجل وبالتالي تتعرض إلى مخطر التوقف عن الدفع.

1-2-نسبة السيولة المختصرة:

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة + بضاعة)/ الخصوم المتداولة

جدول رقم(3-17): نسبة السيولة المختصرة

البيان	2020	2021	2022
الأصول المتداولة (1)	4 463 785 130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05
بضاعة (2)	73 924 408,56	648 665,84	331 451,58
الخصوم المتداولة(3)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
النسبة(1)+(2)/3	1,73	1,25	0,99

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نسبة السيولة المختصرة في سنة2022 انخفضت مقارنة بسنة 2020 و 2021 و هذا يعني أنها لا تكفي لتغطية الديون قصيرَة الأجل.

1-3-نسبة سيولة الأصول:

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

جدول رقم(3-18): نسبة سيولة الأصول

البيان	2020	2021	2022
الأصول المتداولة(1)	4463785130,17	4 551 117 975,03	3 309 627 499,05
مجموع الأصول(2)	20761689750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20
النسبة(1)/(2)	0,22	0,20	0,15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 3، 5).

التعليق : نلاحظ من الجدول أن هذه النسب خلال السنوات الثلاث 2020 ، 2021، 2022 كانت على التوالي 0.22 ، 0.20 ، 0.15 وهذه النسب أقل من 0.5 يعني أن وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة.

1-4-نسبة السيولة الحالية

نسبة السيولة الحالية = النقدية / الخصوم المتداولة

جدول رقم(3-19):نسبة السيولة الحالية

البيان	2020	2021	2022
النقدية (1)	137 186 895,66	85 955 368,76	128 978 691,58
الخصوم المتداولة(2)	2 618 241 143,85	3 639 041 507,77	3 332 408 509,16
النسبة(1)/(2)	0,05	0,02	0,04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نلاحظ أن النسبة غير جيدة لمؤسسة سونلغاز خلال السنوات 2020،2021،2022 لأنها لم تصل إلى النسبة المثلى التي تتروح ما بين 0.2 و 0.3.

2- نسبة التمويل

2-1- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول رقم(3-20): نسبة التمويل الدائم

البيان	2020	2021	2022
الأموال الدائمة(1)	18 143 448 606,50	19 000 553 169,13	19 182 752 290,04
الأصول الثابتة(2)	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
نسبة التمويل الدائم(1)/(2)	1,11	1,05	1,00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نلاحظ في سنتين 2020 و2021 أن نسبة التمويل الدائم الذي قدر على التوالي ب 1.05،1.11، أكبر من الواحد وهذا يعني أن ان الأموال الدائمة تفوق الأصول الثابتة ومن ثمة وجود رأس المال العامل ونلاحظ في سنة 2022 أن نسبة التمويل الدائم مساوية للواحد وهذا يعني انعدام رأس المال العامل.

2-2- نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم(3-21): نسبة التمويل الذاتي

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة(1)	13 898 596 555,97	14 272 621 070,56	13 905 665 129,12
الأصول الثابتة(2)	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
نسبة التمويل الذاتي(1)/(2)	0,85	0,79	0,72

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي خلال السنوات الثلاث 2020، 2021، 2022، قدرت على التوالي ب 0.85، 0.79، 0.72، وهذه النسب أقل من الواحد مما يعني أن المؤسسة تمول كل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

2-3- نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم(3-22): نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة(1)	13 898 596 555,97	14 272 621 070,56	13 905 665 129,12
مجموع الديون (2)	6 863 093 194,38	8 366 973 606,34	8 609 495 670,08
نسبة الاستقلالية المالية (2)/(1)	2,03	1,71	1,62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(2، 4، 6).

التعليق: نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث 2020، 2021، 2022، قدرت على التوالي ب 2.03 ، 1.71 ، 1.62 حيث أن هذه النسب أكبر من الواحد ، وبما أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون هذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا ولها الحرية في اتخاذ القرارات المالية.

2-3- نسبة التمويل الخارجي:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول رقم(3-23): نسبة التمويل الخارجي

البيان	2020	2021	2022
مجموع الديون (1)	6 863 093 194,38	8 366 973 606,34	8 609 495 670,08
مجموع الأصول(2)	20 761 689 750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20
نسبة التمويل الخارجي(1)/(2)	0,33	0,37	0,38

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 2، 3، 4، 5، 6).

التعليق : نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي خلال السنوات الثلاث 2020، 2021، 2022، قدرت على التوالي ب0.33 ، 0.37 ، 0.38، حيث أن هذه النسب أقل من الواحد مما يعني أن المؤسسة لا تعتمد على التمويل الخارجي وتعتمد على التمويل الذاتي.

3- نسب المردودية

3-1- المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول رقم(3-24): المردودية المالية

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية (1)	-1 243 461 088,24	-1 392 284 981,22	-2 419 170 318,43
الأموال الخاصة (2)	13 898 596 555,97	14 272 621 070,56	13 905 665 129,12
النسبة (1)/(2)	-0,09	-0,10	-0,17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(2، 4، 6، 7، 8، 9).

التعليق: من خلال الجدول المردودية المالية للمؤسسة سونلغاز نلاحظ أنها سالبة خلال ثلاث سنوات و كان أفضل تحسن في 2020 و هذا راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية.

3-2- المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

جدول رقم(3-25): المردودية الاقتصادية

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية (1)	-1 243 461 088,24	-1 392 284 981,22	-2 419 170 318,43
مجموع الأصول (2)	20 761 689 750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20
المردودية الاقتصادية (2)/(1)	-0,06	-0,06	-0,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 3، 5، 7، 8، 9).

التعليق: من خلال الجدول المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز نلاحظ أنها سالبة خلال ثلاث سنوات و كان أفضل تحسن في السنتين 2020 و 2021 و هذا راجع إلى زيادة في النتيجة الصافية.

4- نسب النشاط:

- معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول
- معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة
- معدل دوران الأصول المتداولة= صافي المبيعات / مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم(3-26): نسب النشاط

البيان	2020	2021	2022
صافي المبيعات(1)	4 915 011 179,63	5 521 408 863,16	4 855 148 735,98
مجموع الأصول (2)	20 761 689 750,35	22 639 594 676,90	22 515 160 799,20
معدل دوران إجمالي الأصول(1)/(2)	0,24	0,24	0,22
صافي الأصول الثابتة(3)	16 297 904 620,18	18 088 476 701,87	19 205 533 300,15
معدل دوران الأصول الثابتة(1)/(3)	0,30	0,31	0,25
مجموع الأصول المتداولة(4)	4 463 785 130,17	4 551 117 975,03	3 309 927 499,05
معدل دوران الأصول المتداولة(1)/(4)	1,10	1,21	1,47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1، 3، 5، 7، 8، 9).

التعليق:

-**التعليق على معدل دوران إجمالي الأصول:** قدر معدل دوران إجمالي الأصول لمؤسسة سونلغاز في سنتي 2020 و 2021 ب0.24 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0.24، بينما انخفض هذا المعدل في سنة 2022 ب 0.22 وهذا يدل على تراجع أداء المؤسسة وكفاءتها في تسيير لممتلكاتها.

-**التعليق على معدل دوران الأصول الثابتة:** يقدر في سنة 2020 ب 0.30 وارتفع في سنة 2021 ب 0.31 يعني أن كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة مرتفع ، وفي سنة 2022 قدر ب 0.25 وهذا يعني أن كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة منخفض وتراجع في تلك السنة وفي هذه الوضعية يستلزم على المؤسسة استغلال كل أصولها الثابتة.

-**التعليق على معدل دوران الأصول المتداولة:** قدر معدل دوران الأصول المتداولة لسنوات الثلاث 2020و2021 و2022 على التوالي ب 1.10،1.21،1.47و بالتالي نلاحظ ارتفاع في معدل دوران الأصول المتداولة مما يدل على حسن تسيير المخزونات.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز سونلغاز بالمدية حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي وذلك بالاعتماد على الوثائق المالية والمحاسبية لسنة 2020 و2021 و2022 من أجل القيام بتحليل البيانات، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم شامل للمؤسسة سونلغاز بالإضافة إلى عرض أهم أهدافها وهيكلها التنظيمي، أما في المبحث الثاني اعتمدنا على الميزانية المالية وجدول حساب النتائج واستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلال هذا التحليل تبين أن المؤسسة مستقلة ماليا وليس لها سيولة كافية لتغطية الاحتياجات المالية.

الخاتمة

تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن بينها الاستمرارية والاستقلالية المالية وتعظيم الأرباح.. إلخ، ومن أجل الوصول إلى تلك الأهداف لابد من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ما إذا كانت مستقرة ومحققة للتوازن المالي أم لا، حيث يعتبر التشخيص المالي أداة جد فعالة لتقييم وفهم الوضع المالي الحالي للمؤسسة، كما أنه يلعب دورا هاما في تحسين أدائها المالي من خلال تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجهها من خلال الاعتماد على تحليل قوائمها المالية بواسطة مؤشرات ونسب مالية من أجل الحصول على نتائج دقيقة تساعدها في تقييم أدائها المالي.

وبعد عرض أهم الجوانب النظرية للدراسة والتعمق في إشكاليتها والإحاطة بها من جوانبها المختلفة من خلال دراسة ميدانية، وقع اختيارنا على مؤسسة سونلغاز بالمدية لتكون دراسة حالة، من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا التساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

1- **اختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** والتي نصت على"يساهم التشخيص المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية وذلك بتحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة"، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول، حيث يقوم التشخيص المالي بتحليل الوضع المالي للمؤسسة بواسطة النسب والمؤشرات المالية وإعطاء صورة حقيقية للمؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها وتحديد نقاط الضعف والعمل على تصحيحها ومواجهتها.
- **الفرضية الثانية:** والتي نصت على "يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة كما يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التصّدي للمخاطر والصعاب المالية"، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، فتقييم الأداء المالي يقيس الأعمال المنجزة

ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.

- **الفرضية الثالثة:** والتي نصت على " إن تطبيق التشخيص المالي في مؤسسة سونلغاز يساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة"، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث، حيث يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها وبالتالي يساعدها على اتخاذ القرارات المالية.

2- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي وهذا في الفصلين النظري والتطبيقي ومن خلال تطبيقه على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لوحدة المدية توصلنا إلى:

- يعتبر التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المناسبة.
- يقوم التشخيص المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.
- يقوم التشخيص المالي بتقييم أداء المؤسسة ومدى استعدادها للاستدانة.
- يقوم التشخيص المالي بتحديد مكانة المؤسسة بين منافسيها.
- يساعد التشخيص المالي في الحكم على وضعية المؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها في الآجال المحددة، كما يساعدها في اتخاذ القرارات المالية.
- يساعد تقييم الأداء المالي على متابعة نشاط المؤسسة كما يستعمل للحكم على وضعيتها المالية تحدد توازنها واستقرارها المالي وتكون دليلاً للتنبؤ بمستقبلها.
- إن دراسة النسب المالية تخلق نظام متناسق من خلال تكامل المعلومات التي تنتجها كل النسب، وبالتالي يساعد على التعرف على نواحي القوة والضعف في المؤسسة.

- من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي تبين أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي خلال السنوات الثلاثة 2020-2021-2022.
- النتيجة المالية منخفضة وهذا راجع إلى انخفاض في المصاريف المالية.
- نسبة السيولة في مؤسسة سونلغاز بالمدية غير كافية لتغطية الاحتياجات المالية وبالتالي وضعية المؤسسة في حالة غير جيدة.
- مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية مستقلة ماليا ولها الحرية في اتخاذ القرارات المالية.
- لا تعتمد مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالمدية على التمويل الخارجي بل تعتمد على التمويل الذاتي.

3- الاقتراحات:

من خلال ما تقدم من نتائج وانتقادات يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

- لابد على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز تدارك الخسائر وتحسين أدائها.
- على المؤسسة الاهتمام أكثر بالتشخيص المالي والذي يمكنها من تحليل الحالة المالية لها ويكون بصفة دورية.
- حتى تكون هناك سيولة كافية لتغطية ديون المؤسسة لابد أن تغطي الأصول المتداولة الديون قصيرة الأجل وبالتالي تكون قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.
- يستلزم على المؤسسة استغلال كل أصولها الثابتة من أجل قدرتها على تحقيق الإيرادات للمؤسسة.
- حتى يتم تحقيق التوازن المالي في المؤسسة لابد أن يكون رأس مال العامل أكبر من احتياجات رأس مال العامل.

4- آفاق الدراسة:

وفي ختام دراستنا التي قمنا بها تبين لنا أن الموضوع ثري جدا بالمعلومات، وينطوي على العديد من الجوانب التي لم يتسنى لها التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة، ونأمل أن يتم التطرق إليها في بحوث ودراسات مستقبلية مثال ذلك:

- دور التشخيص المالي في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة.
- دور التشخيص المالي في استقطاب المستثمرين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. إبراهيم محمد المحاسنة، إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص.101.

2. الياس بن ساسي وآخرون، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2020.

3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2011.

4. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون تاريخ النشر.

5. حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

6. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

7. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013

8. سعاد معاليم، عادل بومجان، الإدارة المالية الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2018

9. سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مجموعة النيل العربية طباعة نشر وتوزيع، 2002.

10. عبد الستار مصطفى السياح، سعود جايد العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

11. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 1999.

12. علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

13. عمار بن عيشي، اتجاهات التدريب وتقييم أداء الأفراد، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن–عمان، 2012.

14. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.

15. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

16. كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،1997.

17. مبارك لسلوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

18. محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

19. محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات ومبادئ الإدارة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.

20. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

21. محمود عزة اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

22. مفيدة يحياوي وآخرون، الإدارة المالية تحليل وتقييم المؤسسات، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

23. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

24. مؤيد سعيد السالم، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي تكاملي، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

25. ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

26. نهال فريد مصطفى، محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

ثانيا: المطبوعات والمذكرات

1. إسحاق فرقاني، دور التشخيص المالي والاقتصادي في المؤسسة دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك (2009-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2013-2014.

2. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر،2009.

3. بن طاولة ياسمين، بن قاضي أسماء، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2015-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019.

4. بن عياش ليلية، بوالوارت منى، محددات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة قياسية لمجمع صيدال خلال فترة 2010-2019، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.

5. بن معيشة محمد، ضمام الحسن كالو، دور الرقابة الداخلية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العموم المالية و المحاسبية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2020-2021.

6. بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فاري، المدية، 2016-2017.

7. بوزيدي حسناء، مزاري مريم، دور الموازنة التقديرية للمبيعات في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالمدية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،2018-2019.

8. حازم حجلة سعيدة، استخدام بطاقة الأداء المتوازن كأداة لرفع أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل استراتيجي صناعي مالي ومحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016-2017.

9. دردوري لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.2014-2015.

10. سليماني شوقي، تشخيص الوضعية المالية في مجمعات الشركات- دراسة حالة مجمع صيدال -، مذكرة ماستّر، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945،قالمة، الجزائر، ،2014.

11. سهلاوي زينب، يوس سمية، أثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة شركة سونلغاز –المدية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، قسم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،2019–2020

12. صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة.2018–2019.

13. عادل علوطي، عبد المنعم مصالح، دور الموازنات التقديرية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة دراسة شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالمدية (2017–2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2020–2021.

14. عطى الله عبد الرحمان، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية–دراسة حالة مجمع عبيدي–، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، فرع علوم مالية، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 08ماي1945 ،قالمة، 2012–2013.

15. محلق عبد الغني، استخدام مقاييس ونسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة–دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج AFRICAVERبالطاهير جيجل–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير مالي، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2015–2016.

16. منصور رفيدة، مختيش خليدة، دور الآليات الحديثة للتحليل المالـــي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالـــة – سونلغـــاز المـــدية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على

شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2018-2019.

17. نوي سماح، دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة-بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

ثالثا: المجلات

1. أسماء بوزاغو، بن عومر سنوسي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية-دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز معسكر، مجلة مجاميع المعرفة، العدد الثالث، أفريل 2020.

2. خليفة الحاج، وكال نور الدين، التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، تيارت- مستغانم،2016.

3. زبيدي البشير، سعيدي يحيى، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد التاسع، المجلد الثاني، جامعة الوادي، 2016.

4. كلثوم البز، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20، البويرة-الجزائر، 2016.

5. كلثوم البز، مولود الحواس، التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة، الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، البليدة، 2013.

6. موسى عبد الهادي نوفل وآخرون، تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد للفترة من 1997 إلى 2008، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية،

جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، جوان 2012.

7. وليد لطرش، مصطفى العثماني، أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة شركة NCA رويبة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الثالث، تيبازة– الجزائر،2019.

رابعا: الملتقيات

1. آيت بارة مريم، "الآليات القاعدية ومفاتيح التشخيص المالي"، ورقت بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 22–2012/05/23.

2. شعابنية سعاد، "المؤشرات المالية النسبية والمطلقة ودورها في ترشيد عملية اتخاد القرارات المالية"، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التشخيص المالي، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 22–2012/05/23.

خامسا: المؤتمرات

1. دادان عبد الغني، كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005.

الملاحق

ملحق رقم 1: ميزانية الأصول 2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA **DATE** 29/04/2021 13.46.51

BILAN ACTIF **Provisoire**

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	1 473 970,14	2 947 940,27	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	49 674 463,60	27 959 924,40	27 291 141,85
Constructions (Batiments et ouvrages		587 456 171,54	169 146 562,21	418 309 609,33	415 411 462,94
Installations techniques, matériel et outillage		27 494 311 301,59	14 506 983 761,73	12 987 327 539,86	13 023 471 433,51
Autres immobilisations corporelles		2 307 213 100,14	1 095 496 578,72	1 211 716 521,42	1 194 853 273,34
Immobilisations en cours		1 639 608 986,32		1 639 608 986,32	1 178 611 484,68
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		32 120 679 956,58	15 822 775 336,40	16 297 904 620,18	15 849 672 894,90
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		73 924 408,56		73 924 408,56	977 850,99
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 216 215 335,52	113 224 147,28	4 102 991 188,24	2 611 433 474,25
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		46 134 136,68	27 351 725,40	18 782 411,28	24 389 780,90
Impôts		130 900 226,43		130 900 226,43	46 805 713,59
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		138 322 309,72	1 135 414,06	137 186 895,66	103 696 348,64
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		4 605 496 416,91	141 711 286,74	4 463 785 130,17	2 787 303 168,37
TOTAL GENERAL ACTIF		36 726 176 373,49	15 964 486 623,14	20 761 689 750,35	18 636 976 063,27

jeudi 29 avril 2021 Page 1 / 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 2: ميزانية الخصوم 2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA **DATE** 29/04/2021 13.47.05

BILAN PASSIF **Provisoire**

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 243 461 088,24	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		14 543 080 228,17	11 487 292 354,69
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 898 596 555,97	12 086 269 770,73
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		96 466 801,17	98 725 220,81
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 148 385 249,36	4 017 835 667,44
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 244 852 050,53	4 116 560 888,25
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		615 394 542,58	775 309 444,31
Impôts		154 917 659,33	55 538 967,81
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 847 928 941,94	1 603 296 992,17
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 618 241 143,85	2 434 145 404,29
TOTAL GENERAL PASSIF		20 761 689 750,35	18 636 976 063,27

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 3: ميزانية الأصول 2021

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.07.05

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	2 947 940,27	1 473 970,14	2 947 940,27
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	51 178 469,08	26 455 918,92	27 959 924,40
Constructions (Batiments et ouvrages		608 202 863,54	181 880 624,94	426 322 238,60	418 309 609,33
Installations techniques, matériel et outillage		28 421 620 977,48	15 312 693 267,68	13 108 927 709,80	12 987 327 539,86
Autres immobilisations corporelles		2 493 388 862,67	1 190 397 599,48	1 302 991 263,19	1 211 716 521,42
Immobilisations en cours		3 212 271 502,64		3 212 271 502,64	1 639 608 986,32
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 827 574 603,32	16 739 097 901,45	18 088 476 701,87	16 297 904 620,18
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		648 665,84		648 665,84	73 924 408,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 523 986 873,85	267 777 253,75	4 256 209 620,10	4 102 991 188,24
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 431 062,77	11 798 327,05	37 632 735,72	18 782 411,28
Impôts		170 671 584,61		170 671 584,61	130 900 226,43
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		86 654 728,39	699 359,63	85 955 368,76	137 186 895,66
TOTAL ACTIF COURANT		4 831 392 915,46	280 274 940,43	4 551 117 975,03	4 463 785 130,17
TOTAL GENERAL ACTIF		39 658 967 518,78	17 019 372 841,88	22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 4: ميزانية الخصوم 2021

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.11.45

BILAN PASSIF **Provisoire**

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		609 178 902,10	609 178 902,10
Résultat net		- 1 392 284 981,22	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 10 201 486,06	- 10 201 486,06
compte de liaison**		15 065 928 635,74	13 299 619 139,93
TOTAL CAPITAUX PROPRES		14 272 621 070,56	13 898 596 555,97
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		108 133 755,58	96 466 801,17
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 619 798 342,99	4 148 385 249,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 727 932 098,57	4 244 852 050,53
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 496 295 851,89	615 394 542,58
Impôts		272 340 582,28	154 917 659,33
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 870 405 073,60	1 847 928 941,94
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 639 041 507,77	2 618 241 143,85
TOTAL GENERAL PASSIF		22 639 594 676,90	20 761 689 750,35

dimanche 20 mars Page 1 of 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 5: ميزانية الأصول 2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.28.31

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2022	amort 2022	2022	2021
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		4 421 910,41	4 421 910,41	0,00	1 473 970,14
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 034 098,58		10 034 098,58	10 034 098,58
Agencements et aménagements de terrains		77 634 388,00	52 682 474,53	24 951 913,47	26 455 918,92
Constructions (Batiments et ouvrages		712 319 017,59	197 327 907,98	514 991 109,61	426 322 238,60
Installations techniques, matériel et outillage		30 341 871 831,07	16 184 898 433,41	14 156 973 397,66	13 108 927 709,80
Autres immobilisations corporelles		2 607 464 183,81	1 269 373 694,40	1 338 090 489,41	1 302 991 263,19
Immobilisations en cours		3 160 492 291,42		3 160 492 291,42	3 212 271 502,64
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		36 914 237 720,88	17 708 704 420,73	19 205 533 300,15	18 088 476 701,87
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		331 451,58		331 451,58	648 665,84
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 230 292 868,59	244 614 014,38	2 985 678 854,21	4 256 209 620,10
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		95 238 406,64	11 677 427,05	83 560 979,59	37 632 735,72
Impôts		111 077 522,09		111 077 522,09	170 671 584,61
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		129 630 785,07	652 093,49	128 978 691,58	85 955 368,76
TOTAL ACTIF COURANT		3 566 571 033,97	256 943 534,92	3 309 627 499,05	4 551 117 975,03
TOTAL GENERAL ACTIF		40 480 808 754,85	17 965 647 955,65	22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

lundi 27 mars 2023 Page 1 / 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 6: ميزانية الخصوم 2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.30.24

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		0,00	609 178 902,10
Résultat net		- 2 419 170 318,43	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 10 201 486,06
compte de liaison**		16 324 835 447,55	13 673 643 654,52
TOTAL CAPITAUX PROPRES		13 905 665 129,12	14 272 621 070,56
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		114 006 698,94	108 133 755,58
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 163 080 461,98	4 619 798 342,99
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 277 087 160,92	4 727 932 098,57
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 027 460 471,67	1 496 295 851,89
Impôts		176 832 943,04	272 340 582,28
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 128 115 094,45	1 870 405 073,60
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 332 408 509,16	3 639 041 507,77
TOTAL GENERAL PASSIF		22 515 160 799,20	22 639 594 676,90

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 7: جدول حساب النتائج 2020

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2020

CENTRE DD MEDEA **DATE** 29/04/2021 13.52.44

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		4 915 011 179,63	4 909 295 145,57
Prestations fournies production energie et matériel		234 327 180,07	0,00
Production immobilisée		364 798,29	3 988 328,64
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 055 607 727,33	- 3 097 643 437,13
I - Production de l'exercice		2 094 095 430,66	1 815 640 037,08
Achats consommés		- 41 379 795,02	- 82 436 323,03
Services extérieures et autres consommations		- 421 738 698,61	- 389 672 566,72
Prestations reçues services		- 773 847 783,97	- 919 653 360,97
II - Consommation de l'exercice		- 1 236 966 277,60	- 1 391 762 250,72
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		857 129 153,06	423 877 786,36
Charges de personnel		- 1 297 933 773,71	- 1 161 074 364,78
Impôts, taxes et versements assimilés		- 98 907 541,52	- 92 248 457,43
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 539 712 162,17	- 829 445 035,85
Autres produits opérationnels		216 611 598,28	193 798 862,09
Autres charges opérationnelles		- 20 693 336,60	- 8 268 953,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 127 100 321,71	- 1 058 455 822,17
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		227 433 133,96	213 064 559,98
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 243 461 088,24	- 1 489 306 389,24
Charges financières		0,00	- 176 697,39
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 176 697,39
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 593 747 890,23	5 320 146 896,28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 837 208 978,47	- 6 809 629 982,91
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 243 461 088,24	- 1 489 483 086,63

jeudi 29 avril 2021 Page 1 / 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 8: جدول حساب النتائج 2021

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2021

CENTRE DD MEDEA **DATE** 20/03/2022 15.12.11

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		5 521 408 863,16	4 915 011 179,63
Production immobilisée		0,00	364 798,29
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		2 798 722 460,82	2 094 095 430,66
Achats consommés		- 71 861 126,09	- 41 379 795,02
Services extérieures et autres consommations		- 370 382 076,98	- 421 738 698,61
II - Consommation de l'exercice		- 1 342 135 153,89	- 1 236 966 277,60
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 456 587 306,93	857 129 153,06
Charges de personnel		- 1 494 368 672,67	- 1 297 933 773,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 102 347 753,06	- 98 907 541,52
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 140 129 118,80	- 539 712 162,17
Autres produits opérationnels		225 987 914,61	216 611 598,28
Autres charges opérationnelles		- 25 911 884,38	- 20 693 336,60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 477 109 876,32	- 1 127 100 321,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 877 983,67	227 433 133,96
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Charges financières		0,00	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 142 698 156,58	5 593 747 890,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 534 983 137,80	- 6 837 208 978,47
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 392 284 981,22	- 1 243 461 088,24

dimanche 20 mars Page 1 / 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة

ملحق رقم 9: جدول حساب النتائج 2022

SOCIETE SONELGAZ-Distribution **EXERCICE** 2022

CENTRE DD MEDEA **DATE** 27/03/2023 13.31.19

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		4 855 148 735,98	5 521 408 863,16
Production immobilisée		8 191 735,03	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		4 863 340 471,01	5 521 408 863,16
Achats consommés		- 70 833 686,37	- 71 861 126,09
Services extérieures et autres consommations		- 285 068 999,86	- 370 382 076,98
II - Consommation de l'exercice		- 4 799 536 877,16	- 4 064 821 556,23
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		63 803 593,85	1 456 587 306,93
Charges de personnel		- 1 600 084 076,15	- 1 494 368 672,67
Impôts, taxes et versements assimilés		- 71 883 870,00	- 102 347 753,06
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 608 164 352,30	- 140 129 118,80
Autres produits opérationnels		237 249 862,21	225 987 914,61
Autres charges opérationnelles		- 31 488 799,54	- 25 911 884,38
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 191 764 695,68	- 1 477 109 876,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		175 007 733,54	24 877 983,67
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 2 419 160 251,77	- 1 392 284 981,22
Charges financières		- 10 066,66	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		- 10 066,66	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 515 282 469,23	6 142 698 156,58
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 934 452 787,66	- 7 534 983 137,80
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 2 419 170 318,43	- 1 392 284 981,22

lundi 27 mars 2023 Page 1 / 1

المصدر: قسم المالية والمحاسبة